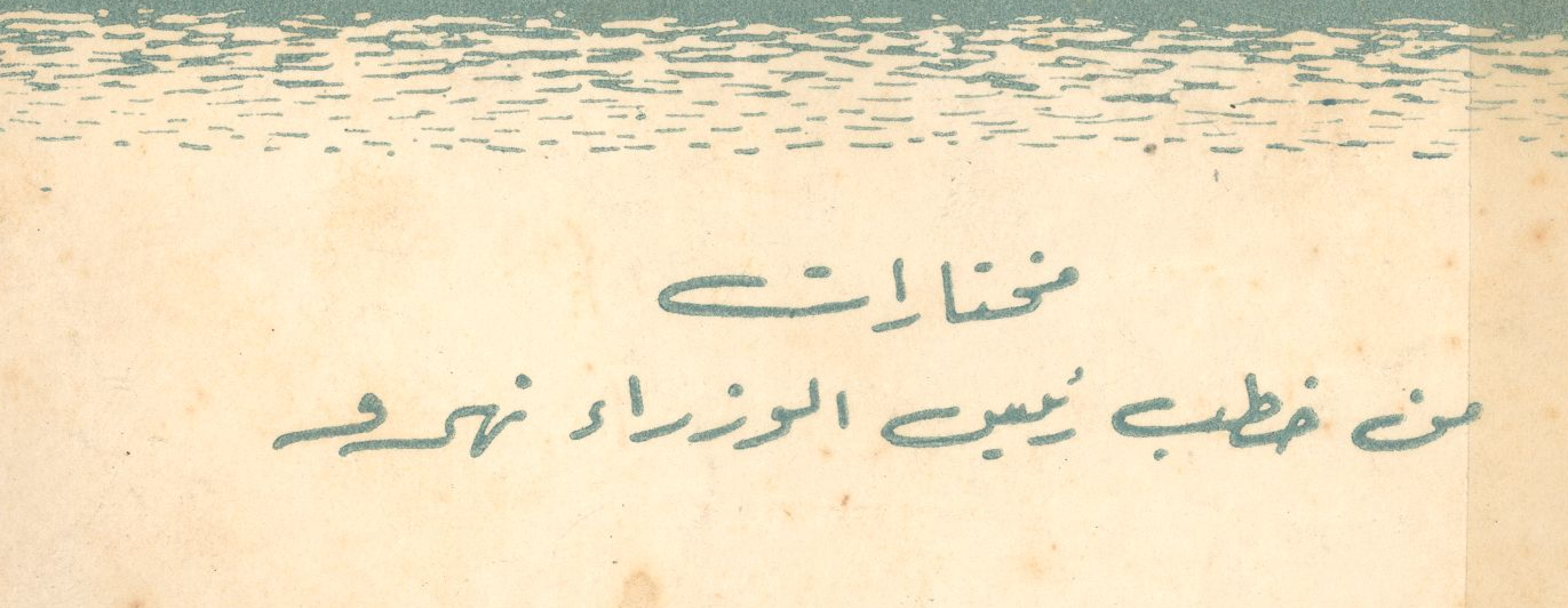
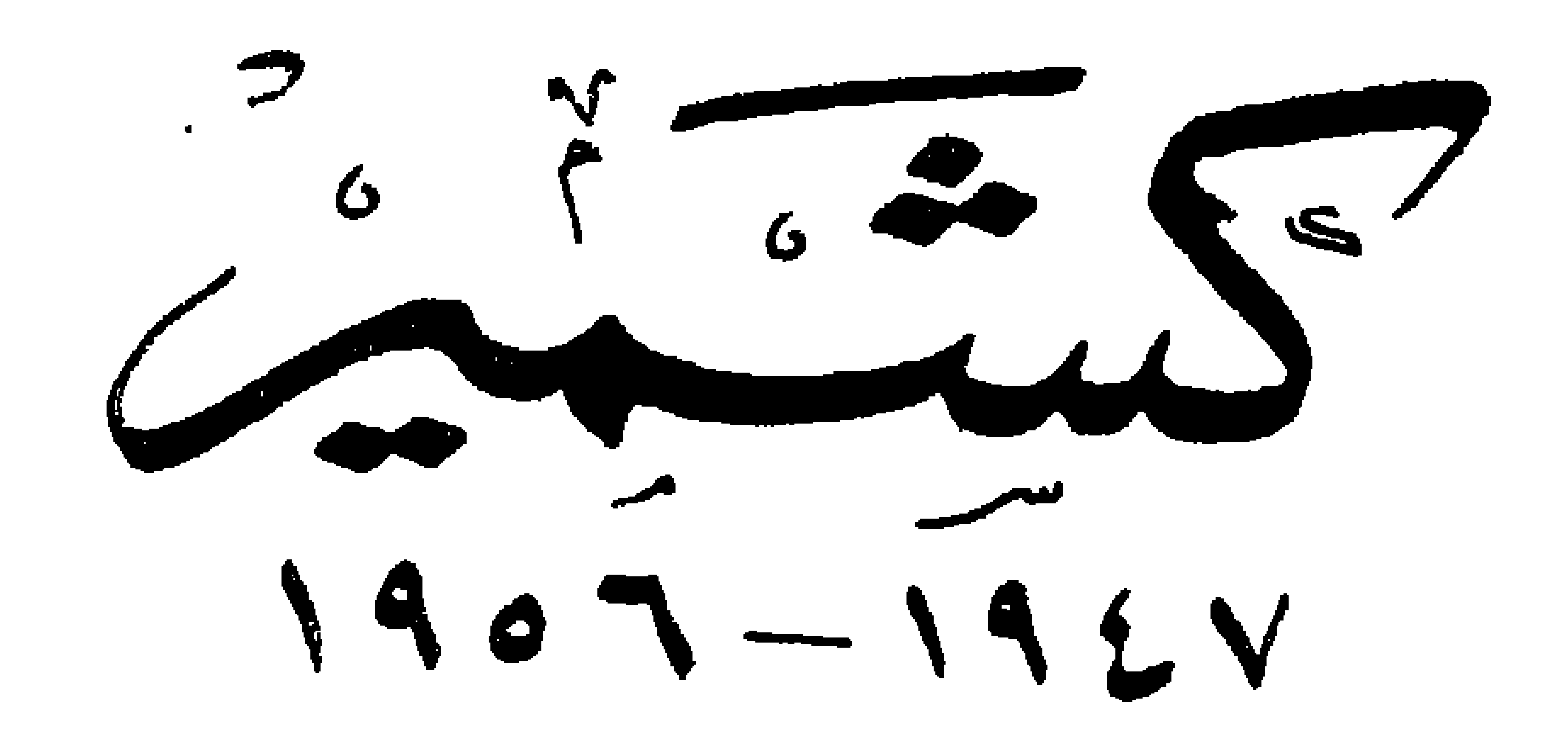


١٩٤٧ - ١٩٥٦





مختارات
من خطب رئيس الوزراء نهرو

إكراه وعدوان

ان هذا المجلس الموقر ليعلم أنه على أثر زوال حكم التاج البريطانى من الهند ، فى الخامس عشر من شهر أغسطس من هذا العام ، بقيت كشمير بعض الوقت دون أن تنضم الى أحد الجانبين ، وعلى الرغم مما كان للقرار الذى توشك أن تتخذه تلك الولاية فى ذلك الوقت من أهمية بالغة فى حياتنا فاننا لم نحاول الضغط عليها يوما كى ندفعها الى الانضمام الى الهند ، لاننا كنا نقدر حرج موقفها فى تلك الآونة ، فضلا عن أننا لم نكن نسعى الى اندماج يأتى عن طريق الطبقات الحاكمة وحدها ، بل كنا نبغى وحدة مردها ارادة الشعب نفسه

ثم علمنا بعد ذلك أن كشمير تتعرض لضغط شديد من الخارج ، من جانب السلطات الباكستانية ، اذ أوقفت شحن المواد الضرورية لحياة السكان ، مثل الحبوب والملح والسكر والبترول . وهكذا حاولت الباكستان خنق كشمير اقتصاديا وارغامها على الانضمام اليها

وفى سبتمبر ترامى الينا أن رجال القبائل ، فى مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، يحشدون حشدا ويسيرون على حدود كشمير . ثم ما لبثت الحوادث أن اتخذت فى أوائل أكتوبر وجهة تنذر بالخطر ، فدخلت بعض العصابات المسلحة مقاطعة جامو من الجهات القريبة فى بنغال الغربية وأوغلت فى التنكيل بأهلها ، فأحرقت القرى والمدن وأعدمت عددا كبيرا من سكانها . وكان رجال تلك العصابات مدربين تدريبا كاملا ، يستخدمون الاسلحة الحديثة ، ويعملون تحت امرة ضباط مهرة

وفى ٢٤ أكتوبر وصل الى علمنا أن عصابات كبيرة مسلحة ، يتألف بعضها من رجال القبائل المقيمين على الحدود ، وبعضها من الجنود الذين سبق لهم العمل فى الجيوش النظامية، قد تدفقوا على مظفر أباد فى طريقهم الى سرينجار ، مخترقين الاراضى الباكستانية ، وهم

من بيان ألقاه رئيس الوزراء نهرو فى الجمعية التأسيسية (التشريعية) الهندية بنيودلهى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧

مجهزون بمدافع برن والرشاشات ومدافع الميدان وقاذفات اللهب ، وتصحبهم اعداد كبيرة من عربات النقل . ولم تلبث هذه العصابات أن انحدرت الى الوادى ، تسلب كل ماتقع عليه أيديها ، وتحرق كل ما يصادفها فى طريقها ، وان كانت قوات كشمير قد استطاعت تحت امرة قائدها الباسل ان تصد زحفهم يومين كاملين بالقرب من أورى ، مستبسلة في جهادها ، غير عابئة بما تعرضت له من أخطار

وهكذا وضح لنا اننا لانستطيع أن نسكت على ما يتهدد كشمير من الخراب على يد غزاة قساة غير مسئولين ، والا كان ذلك استسلاما منا لسياسة البطش والتعصب فى أسوأ مظاهرهما مع ما قد يجر اليه ذلك من عواقب وخيمة فى الهند نفسها . على أن تدخلنا لم يكن فى تلك اللحظة أمرا هينا بل كان محفوفا بكثير من الاخطار ، منطويا على كثير من المجازفات . ورغم ذلك فقد استقر رأينا على أن نواجه هذا الخطر ، وأن نتدخل بعد أن أصبح كل سبيل غير ذلك يجر الى هلاك كشمير ويجلب على الهند كثيرا من الاخطار

أما حوادث (الحملة العسكرية التى أعقبت ذلك) فأمرها معلوم ، فهى تشهد بحسن تنظيمنا وقدرة جيوشنا وطيارينا . وكذلك كان سلوك السكان المدنيين ، فعلى الرغم من أنهم كانوا عزلا من السلاح فقد سلكوا ، والعدو على أبوابهم ، سلوكا ينم عن شجاعة واقدام

ولا ينقصنى فى هذا المضمار الا أن أعبر عن ايمانى بأن كل خطوة اتخذتها حكومة الهند بصدد كشمير كانت ترتكز على الصراحة وتنفر من المكر والخداع ، حتى لأستطيع أن أدافع عنها وأنا مطمئن أمام العالم أجمع . بل لقد كنا فى كل ما فعلناه فى هذه المساله أكثر تزمتا مما ينبغى ، لئلا نقدم ونحن فى غمرة الحوادث على عمل يتجافى مع الحكمة والرشاد . كذلك ظل سلوك جيوشنا مرضيا جديرا بما لنا من تقاليد

على أننى لا أستطيع أن أدعى مثل ذلك بالنسبة الى مسلك حكومة الباكستان ... فلدينا كثير من الادلة ، كلها تنطق بأن العدوان على كشمير ، سواء فى مقاطعة جامو أو فى كشمير نفسها ، كان نتيجة ترتيبات منظمة من عمل كبار المسئولين فى حكومة الباكستان . فهم الذين ساعدوا على جمع رجال القبائل ، وعلى حشد الجنود المسرحين من الجيش ، وامداد هؤلاء وهؤلاء بالاسلحة واجهزة الحرب ، وهم الذين زودوهم بعربات النقل والبترول ، وهيئوا لهم الضباط الذين يشرفون عليهم . بل هم لايزالون يفعلون ذلك حتى هذه اللحظة ،

بل ويعلنونه على الملأ ، وما أظنني فى حاجة بعد ذلك الى التدليل على أن اختراق جموع هائلة من الرجال فى حشود مسلحة لاراضي الباكستان كان لايمكن أن يتم دون أن تباركهم السلطات المسئولة فى الباكستان وتتغاضى عن عملهم، ان لم تكن قد عاونتهم بالفعل معاونة ايجابية

وفى الحق أنه لامفر من الوصول الى هذه النتيجة الحتمية ، وهى ان الاعتداءات التى وقعت على كشمير قد نظمتها ورتبتها السلطات الباكستانية نفسها فى دقة وتفصيل بقصد الاستيلاء على تلك الولاية عنوة ثم اعلان انضمامها الى الباكستان بعد ذلك . وما من شك فى أن هذه الخطة تنطوى على عدوان واضح ، لا على كشمير وحدها ، بل وعلى الاتحاد الهندى كله . وحسب المرء أن يرجع الى أقوال من يتحدثون باسم الرابطة الاسلامية وباسم حكومة الباكستان بصفة شبه رسمية كى يتبين سياسة الحكومة الباكستانية نفسها فى هذا الصدد . ولو أننا سمحنا لهذه الخطة بأن تنتصر لـكان عملنا منطويا على خيانة لاهل كشمير وتقصير فى واجبنا نحو الهند

وقد اقترحت حكومة الباكستان أن تنسحب قواتنا من كشمير فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه تلك العصابات ، وهو اقتراح ان دل على شىء فى ذاته فانما يدل على ان تلك العصابات انما ذهبت الى كشمير بايعاز من حكومة الباكستان . هذا الى اننا لايمكننا ان نتعامل مع جماعات غير مسئولة أباحت لنفسها ان تعمل فى أهل كشمير قتلا وتعذيبا واستباحت أموالهم وحرماتهم . فهم ليسوا دولة يمكن أن نتعامل معها ، رغم أن دولة تقف من ورائهم وتسند ظهورهم . اننا لم نذهب الى كشمير الا لـكى نحمى أهلها ، وليس ثمة مايدعو الى بقاء قواتنا فيها الا ريثما نؤدى هذا الواجب ، فاننا لانستطيع أن نتخلى عن أهل كشمير الا بعد أن يزول الخطر الجاثم فوق صدورهم . فاذا كانت حكومة الباكستان مخلصة فى نياتها حقا فما عليها الا أن تحول دون انتهاك هؤلاء الغزاة حرمة كشمير ، فتعجل بعودة السلام والامن الى ربوعها

ان مسألة كشمير قد استحالت الى أحد شيئين : فاما أن يكون العنف والقوة السافرة العامل الذى يقرر مصيرها ، واما ان تكون ارادة أهلها هى الفيصل فى ذلك . لقد حاول الغزاة ، تشجعهم على ذلك حكومة الباكستان ، ان يكرهوا أهل كشمير على الانضمام الى الباكستان بحد السيف متجاهلين رغبات الـكثرة العظمى من أهل تلك الولاية

أناة الهند وصبرها

سبق لى فى مناسبات عدة أن وضعت أمام البلاد ، الحقائق المتصلة بكشمير منذ أن أرسلنا قواتنا اليها فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ فنجحت في انقاذ وادى كشمير ومدينة سرينجار من العدوان وردت الاعداء الى أورى ، على طريق وادى جهيلوم

ومنذ ذلك التاريخ والقتال محتدم فى جبهة طويلة تكاد تشمل خط الحدود الذى يفصل كشمير عن الباكستان بأجمعه ، فقد دخلت جموع كبيرة من رجال مسلحين ، أعدوا اعدادا كاملا ، وجهزوا بأسلحة حديثة ، الى كشمير من نقط عديدة ، وما زالت حشود أكبر منهم تتجمع على الحدود من الجانب الباكستانى

وهكذا تحولت اقاليم الحدود الباكستانية الى قاعدة للعمليات الحربية لخدمة هؤلاء الغزاة . ففى ظل هذه القاعدة تخرج جماعات منهم فتنفذ الى اراضى كشمير حيث تأتى من أعمال النهب والسلب والتخريب ما طاب لها فى تلك الاراضى الكشميرية ، واراضى كشمير ان هى الا أراض هندية

ولحكومة الهند عذرها لو أنها ، دفاعا عن سلامة أراضيها ، هاجمت تلك القواعد وقضت بذلك على مصادر التموين التى يعتمد عليها هؤلاء الغزاة فى امداداتهم . ولكنها مع ذلك تجنبت هذا الاجراء فى حذر ودقة حتى لايتسع ميدان العمليات ، وأملا فى ان تكف حكومة الباكستان يدها عن مساعدة هؤلاء المغيرين

لقد رجونا حكومة الباكستان ، وألحفنا فى الرجاء خلال الشهرين الاخيرين ، طالبين اليها أن تمنع استخدام أراضيها قاعدة للاعتداء على الهند . ومع ذلك فهى لم تكتف بعدم الاستجابة الى شيء من هذا الرجاء ، بل أضحى من الحقائق الثابتة ان هؤلاء المغيرين ، وكثيرون منهم من المواطنين الباكستانيين أنفسهم ، يظفرون بشتى أنواع المساعدات من حكومة الباكستان . فهم فى حل من المرور عبر أراضيها ،

من حديث لرئيس الوزراء نهرو فى مؤتمر صحفى عقد فى نيودلهى فى ٢ يناير سنة ١٩٤٨

بالسيارات تارة وبالسكك الحديدية تارة أخرى ، وهم يتزودون منها بحاجتهم من البترول والغذاء ، بل ويسمح لهم بالاقامة فيهـا . وأسلحتهم فوق ذلك هى من غير شك اسلحة الجيش الباكستانى نفسه . وليس أدل على ذلك من ان جنودنا قد أسروا بالفعل بعض أفراد القوات الباكستانية خلال العمليات التى جرت فى كشمير

وهكذا نجد ان حكومة الباكستان لم تقنع بألا تتخذ خطـوة ايجابية لمنع الغزو ، بل رفضت حتى ان تطلب الى الغزاة ان يكفوا عن عدوانهم

أما حكومة الهند فهى لاتستطيع ان تصبر على استخدام اراضى دولة صديقة مجاورة كقاعدة لغزو الاراضى الهندية . ومع ذلك فانها ، طمعا فى تجنب أى عمل خطير فى هذه الناحية ، اللهم الا اذا دفعت اليه دفعا بحكم الظروف ، قد قررت احالة الموضوع الى مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة

فقد تقدمت الهند قبل ذلك ، فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، برجاء رسمى مكتوب الى رئيس وزراء الباكستان ، أشارت فيه الى أعمال العدوان التى تقوم الباكستان بها ، والى مختلف المعاونات التى تقدمها الى المغيرين ، وناشدت حكومة الباكستان ان تطالب رعاياها بالـكف عن الاشتراك فى الاغارة على ولاية جامو وكشمير ، وان تحرم على المغيرين : «١» المرور فى أراضى الباكستان او استخدامها قاعدةللأعمال العسكرية ضد ولاية كشمير «٢» التزود بالمؤن والمواد العسكرية من الباكستان «٣» الحصول على اية مساعدات اخرى من شانها ان تطيل اجل القتال القائم

وأكدت الحكومة الهندية مرة أخرى ، فىرسالتها ، رغبتها الخالصة فى أن تعيش مع الباكستان على أسس من الصداقة والمودة ، وابدت أملها في أن يقبل رجاؤها ، فورا وفى غير تحفظ . ولكنها أوضحت الى جانب ذلك أنه فى حالة عدم الاستجابة الى رجائها فانها تكون مضطرة ، مع مراعاة حقوقها والتزاماتها بوصفها عضوا فى هيئة الامم المتحدة ، الى اتخاذ ما تراه من الاجراءات الكفيلة بحماية مصالحهـا الخاصة ومصالح كشمير ، حكومة وشعبا

فلما لم يصلنا رد على هذا الرجاء ، رغم مذكرتين ارسلناهما الى حكومة الباكستان لنذكرها به ، تقدم مندوب الحكومة الهندية فى الامم المتحدة بطلب رسمى طلب فيه احالة الموضوع على مجلس الامن . وفى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أبرقت نسخة من طلبالتحويل الى حكومة الباكستان

وقد شرح طلب الاحالة حقائق الموضوع ، وخلص منها الى انها حقائق لايمكن ان توصل الا الى النتائج الآتية :

ا ـ ان المغيرين يسمح لهم بالمرور في أراضي الباكستان

ب ـ انهم فى حل من استخدام أراضى الباكستان كقاعدة لاعمالهم العدوانية

جـ ـ ان من بين هؤلاء المغيرين مواطنين باكستانيين

ء ـ ان هؤلاء المغيرين يتزودون من الباكستان بكثير من أسلحتهم ووسائل نقلهم وحاجاتهم العسكرية (بما فى ذلك البترول)

هـ ـ وان ضباطا باكستانيين يقومون بتدريب المغيرين ويتولون توجيههم ، فضلا عن المعاونات الاخـرى المختلفة التى يقدمونها اليهم

نعم ، فلم يكن هناك مصدر سوى الباكستان يمكن لهؤلاء المغيرين ان يحصلوا منه على هذه الكميات الكبيرة من السلاح والمعدات الحربية الحديثة ، أو يتولى تدريبهم وتوجيههم . لذلك تقدمت حكومةالهند ، فى طلبها الى مجلس الامن ، برجاء مطالبة حكومة الباكستان بتنفيذ مايأتى :

١ ـ منع رجال الحكومة الباكستانية ، عسكريين ومدنيين ، من الاشتراك ، أو المعاونة ، فى غزو أراضى كشمير

٢ ـ مطالبة سائر المواطنين الباكستانيين بالكف عن الاشتراك فى القتال الدائر فى ولاية كشمير

٣ ـ ان تحرم على المغيرين : « ا » المرور فى أراضى الباكستان أو استخدامها قاعدة للاعمال العسكرية ضد ولاية كشمير «ب» التزود بالمؤن والامدادات العسكرية وغيرها من الباكستان «جـ» الحصول على أية مساعدات اخرى من شأنها ان تطيل أجل القتال القائم

وهكذا اقتصرت الهند فى طلبها الى مجلس الامن على هذه الطلبات وحدها ، لانها آمنت بأن أول مايجب عمله هو وقف القتال الدائر ، وهو أمر لايتحقق الا اذا انسحب المغيرون من أراضى كشمير . وخليق بنا ان نذكر فى هذا الصدد ان القتال جرى كله فى أراضى الاتحاد الهندى ، وان من حق حكومة الهند ، وهو حق لاينازعها فيه منازع ، ان تطرد المغيرين من أراضيها . ولذلك فالى أن تتطهر أرض كشمير ممن أغاروا عليها ، فلا سبيل الى بحث أية مسألة أخرى

وان حكومة الهند لتشعر بالاسف الشديد على قيام هذه الازمة ، وهىأزمة لم تكن منعملها ، بلفرضت عليهافرضابما اقترفته القوات

المغيرة عليها من الخارج ، فانتهكت حرمة أراضيها ، وارتكبت سلسلة من أعمال الوحشية ضد أهل كشمير ، وأعملت فى قراها وفى كثير من مدنها نهبا وتخريبا . بل ان حكومة الهند ، تحدوها الرغبة فى تجنب كل ما من شأنه أن يزيد الموقف تعقيدا ، قد أظهرت فوق ذلك أقصى مايمكن اظهاره من الاناة والصبر ، وتقدمت بالرجاء ، يتلوه الرجاء ، الى حكومة الباكستان لوقف هذه الحالة المحزنة . ولكن رجاءها ذهب فى كل مرة أدراج الرياح ، حتى وجدت نفسها مضطرة الى احالة هذه النقطة بذاتها الى مجلس الامن ، مع احتفاظها بطبيعة الحال بحريتها فى أن تتخذ من الاجراءات ماقد يتطلبه الموقف دفاعا عن نفسها وذودا عن مصالحها

ان مشكلة كشمير مشكلة فريدة لها طابعها الخاص . فلو أننا شجعنا أسلوب العدوان على أراضى دولة صديقة على يد عدو يتسم بالهمجية ، وخضعنا لهذا الاسلوب ، فلاضمان بعد ذلك لمستقبل الهند او مستقبل الباكستان على السواء . لذلك كان حتما علينا أن نضع حدا لهذا الاسلوب ، بل اننا سنقاومه بكل ما أوتينا من قوة وعزم ، اذ لامناص من تحرير ولاية كشمير تحريرا كاملا

وحتى اذا نظرنا الى الموقف من زاويته الضيقة ، زاوية المصالح الشخصية ، كان من الخير للباكستان أن تدرك ان تشجيع العدوان فيه اضرار بمستقبلها ، لان اطلاق قوات العنف من عقالها يهدد لامحالة أمن أية دولة تلجأ الى هذا الطريق كما يتهدد سلامتها وطمأنينتها

ومن الواجب أخيرا ان يذكر الجميع أن مسألة كشمير قد برئت من كل صبغة طائفية .. وهاهم كثيرون من أهل كشمير ، فيهم المسلم وفيهم الهندوسى وفيهم السيخ ، يتعاونون جميعا على صد الغزاة ويستبسلون فى وقف عدوانهم ، ذلك لان المسألة ، بالنسبة لهم جميعا ، مسألة وطن ، تقتضى منهم أن يتكاتفوا فى الذود عن حرياتهم ، واننا ما ذهبنا الى كشمير الا لكى نشد أزرهم فى الدفاع عن حرياتهم

نعم فلقد عاهدناهم عهد شرف ، ولن ننقض عهدنا لهم

عهد وأمانة

... ان هذا القتال الذى يجرى فى كشمير ، رغم ما جلبه على اهلها من بؤس وألم ، وما ألقاه على كاهل الهند ، حكومة وشعبا ، من أعباء ومسئوليات ، يحمل معه شعاعا كبيرا من الامل فى مزيد من التعاون والترابط بين مختلف العناصر ، الهندوس والمسلمين والسيخ وغيرهم ، ويضعهم جميعا على قدم من المساواة فى جهادهم السياسى المشترك من أجل حرياتهم . واسمحوا لى بأن أزيد هذه الناحية توكيدا مرة أخرى ، ذلك لان خصومنا وناقدينا قد دأبوا على الزعم بأن مشكلة كشمير ان هى الا خلاف طائفى ، واننا انما ذهبنا الى كشمير لكى نعاون الأقليات من الهندوس والسيخ ضد الاغلبية العظمى من المسلمين فيها . كبرت كلمة تخرج من افواههم . فما كان لنا أن نرسل جيوشنا الى كشمير ، وما كان لنا أن نكون فى كشمير على الاطلاق ، لو اننا لم نلق عونا وتأييدا من قسم كبير من أهلها ، أو بعبارة أخرى من المسلمين فيها . نعم ، ما كان لنا أن نذهب الى كشمير بناء على دعوة المهراجا اذا لم تكن هذه الدعوة مؤيدة من ممثلى الشعب فى الولاية . وما من شك فى أن جيوشنا ، رغم ما أظهرته من شجاعة واقدام ، ما كانت لتنجح فى مهمتها لو أن أهل كشمير لم يعاونوها ولم يتعاونوا معها فى الدفاع عن بلادهم

لقد كان من أهم الاشتراطات التى اشترطناها ونحن فى اللحظة الحرجة من علاقتنا بكشمير ، حين كنا فى صدد البت فيما اذا كنا سنرسل قواتنا اليها أو لانرسلها ، وفيما اذا كنا نوافق على انضمام كشمير الى الهند أو لا نوافق ، أن تكون فى كشمير حكومة شعبية ، لا لان وجود حكومة من هذا النوع كان هدفا نسعى اليه او مثلا أعلى نعمل على تحقيقه ، بل لأن وجودها كان فى تلك اللحظة أمرا ملحا وعاجلا ، وبالفعل أمكن تحقيقه

من خطاب القـــــاه رئيس الوزراء نهرو فى الجمعية التأسيسية بنيودلهى فى ٥ مارس سنة ١٩٤٨

ان أهل كشمير ، رجالا ونساء أولئك الذين يقفون اليوم بجانبنا فى جهادهم من أجل حرياتهم ، ليسوا حديثى عهد بالكفاح من أجل الحرية . فلقد حاربوا من قبل ، قرابة جيل كامل ، من اجل حرية بلادهم وتحملوا فى سبيل ذلك ما تحملوا من صنوف التضحية ، حتى لقد كان بعضنا يرى فى اشتراكه معهم فى جهادهم شرفا كبيرا له . هؤلاء المجاهدون الاحرار هم الذين يقفون معنا اليوم جنبا الى جنب .

وانى لأتساءل : من أولئك الذين يقفون من هؤلاء المجاهدين الاحرار موقف المعارضة اليوم ، سواء فى داخل كشمير أو خارجها؟ ثم ماذا يكشف عنه سجل الكفاح من أجل حرية كشمير خلال السنوات العشر أو العشرين الاخيرة ؟ انه لا شك سؤال شيق ، وبحث مفيد . فأين كان أولئك السادة الذين يتحدثون اليوم عن استبداد حاكم كشمير واوتوقراطيته ، خلال تلك السنين ؟ انهم لم يحاربوا يوما من أجل حرية كشمير ، بل معظمهم كان عونا لهذه الاوتوقراطية وسندا لها . بل كان معظمهم يعارض حركة التحرير فى كشمير . اما الآن فقد أصبحوا بين يوم وليلة ، لاسباب لا تخفى عليهم ، دعاة لتحرير كشمير وأنصارا لحريتها . وأعود فأتساءل مرة أخرى : أى حرية تلك التى استطاعوا أن يقيموا صرحها فى كشمير اليوم ؟ ان الحرية المزعومة التى يتشدقون بأنهم نجحوا فى ادخالها فى كشمير أنما هى اباحة السلب والنهب واستباحة الدماء والاموال ، اباحة تخريب تلك البلاد الجميلة وسبى نسائها الجميلات . ثم هم لا يكتفون بخطفهن بل يعرضون بعضهن للبيع علنا فى الاسواق . لذلك كان جديرا بنا ان نحدد الاطار الذى يحيط بقصة كشمير كلما طاب لنا أن نعالج هذه القصة معالجة صحيحة

ان موضع شكوانا من الباكستان هوانها استثارت رجال القبائل من الخارج كما استثارت بعض مواطنيها من الداخل وزودتهم جميعا بالمساعدات ، وأمدتهم بالسلاح ، حتى يشنوا حربا لا هوادة فيها على كشمير . وقد شهد شهر ديسمبر من سنة ١٩٤٧ ازديادا فى الضغط العسكرى على تلك الولاية ، فبلغ عدد المغيرين فى اقليم أورى ١٩٫٠٠٠ رجل ، بينما بلغ عدد المغيرين الذين يقومون بعملياتهم على الحدود الغربية والجنوبية الغربية ١٥٫٠٠٠ ، وتعددت الاغارات على الولاية بما صحبها من نهب وسلب ؛ ومن قتل وسبى ، وظلت قائمة لا تنقطع . بل كانت الغنائم تجمع ثم ترسل الى الاقاليم

القبلية تشجيعا لرجال القبائل هناك واغراء لهم على الانضمام الى صفوف المغيرين . يضاف الى اعداد المشتركين فى القتال الفعلى عدد آخر ضخم من رجال القبائل وغيرهم ، يقدرون بمائة ألف ، حشدوا فى أماكن متفرقة من بنجاب الغربية على حدود كشمير ، وكثيرون منهم يتلقون تدريبهم العسكرى تحت أرشاد مواطنين من الباكستان ، بعضهم من ضباط الجيش الباكستانى بالفعل . بل لقد استضافت الباكستان هذه الجموع الحاشدة ، وسهرت على راحتهم ، وهيأت لهم الغذاء والملبس ، وأمدتهم بالسلاح ، وبوسائل النقل التى تحملهم الى أراضى كشمير . بل كان من بين الاسلحة التى جهزوا بها أسلحة حديثة كمدافع الميدان والمدافع الاتوماتيكية ، فبدا رجالهم فى ملابس العسكريين ، يحاكونهم فى نظمهم، ويحاربون حرب الميدان ، ويستخدمون أساليب الحرب الحديثة ، ويحملون معهم أجهزة اللاسلكى ، ويحسنون استعمال أحدث الالغام

وهكذا تعرضت ولاية كشمير ، أو بعبارة أخرى أرض الهند بعد أن انضمت كشمير اليها ، تعرضت لغزو منظم اجتاح جزءا من اراضيها وقضى على معالم الحياة فى ريفها ، ولا تزال جموع جديدة من الغزاة تفد على كشمير من الباكستان . وهكذا يدور القتال حتى اليوم فوق أرض الهند . أما الغزاة فقد اتخذوا قواعدهم الرئيسية فى الباكستان خلف الحدود ، منها يتزودون بالمؤونة والسلاح ، واليها يذهبون ان شاءوا آمنين مطمئنين للراحة والاستجمام . ومع كل ذلك فقد أصدرنا الى جنودنا الاوامر المشددة بألا يدخلوا الاراضى الباكستانية مهما كانت الظروف . ولكن أما والباكستان لا تريد التعاون معنا ولا تريد أن تحرم المغيرين من قواعدهم فى أراضيها فلم يعد أمامنا الا أحد شيئين : اما أن نسير قواتنا المسلحة عبر الاراضى الباكستانية لمعالجة هؤلاء المغيرين معالجة فعالة ، واما أن نلتمس من الامم المتحدة أن تطالب الباكستان بأن تتولى هى تنفيذ ذلك . أما الطريق الاول فقد كان من شأنه أن يؤدى حتما الى وقوع صراع مسلح بيننا وبين الباكستان ، وهو ما نعمل جاهدين على تجنبه ، متلمسين فى الوقت نفسه كل وسيلة تؤدى الى حل سلمى . ولذلك فلم يبق أمامنا الا أن نحيل الموضوع الى مجلس الامن

ولقد قام الجيش الهندى فى هذا الصراع ، وهو صراع لم يكن من عملنا ولا نحن سعينا اليه ، بدور ملحوظ ، امتاز فيه بحسن النظام والشجاعة ، وبالأناة وضبط النفس ، وبالبعد عن التحيز ، فاستطاع

أن يبسط حمايته على كل فئة من أهل الولاية . ولذلك فان كل اقتراح يهدف الى سحب قواتنا قبل اعادة الهدوء والسكينة الى ربوع كشمير انما هو اقتراح غير عملى ، يتجافى مع المنطق ، بل فيه مساس بما سجلته قواتنا فى كشمير من صفحة بيضاء ناصعه

اننا الآن فى كشمير ، وقواتنا العسكرية ترابط فيها ، لاننا من الناحية القانونية فى أرض لا منازع لنا فيها . وحتى اذا وضعنا ناحية القانون جانبا فان الناحية الادبية كافية لان تجعل مركزنا فيها فوق كل نزاع . ولو اننا تخلفنا عن الذهاب الى كشمير ولم نسارع الى ارسال قواتنا اليها لأصبحت تلك البلاد الجميلة خرابا صفصفا ، ولتعرضت لكثير من الدمار والهلاك ، ولداس العدو الهمجى أهلها تحت الاقدام رغم ما عرف عن أهل كشمير من فطنة وذكاء ما كان لهم دائما من تقاليد ثقافية موروثة . نعم لن توجد حكومة فى الهند يمكن أن تقبل هذا الوضع ما دامت تملك من القوة ما يكفى لردع العدو ومقاومته مهما اقتضى ذلك من تضحية ، ذلك لأن كشمير اذا تعرضت لهذا المصير الحالك فأى حرية أو ضمان يمكن أن تبقى للهند بعد ذلك ؟

لذلك كان التجاؤنا الى مجلس الامن فى هذه المشكلة بمثابة عمل من أعمال الشرف لاننا نؤمن بأن العالم يتقدم فى اطراد نحو اقرار الامن وتحقيق الحكومة العالمية . وعلى الرغم من كل ما صادفناه من عقبات وهزات فقد ظللنا أمناء على المثل العليا التى تتمثل فى هيئة الامم المتحدة وميثاقها . ولكن هذه المثل نفسها توحى الينا فى الوقت عينه بأن علينا واجبات معينة ، وتحملنا مسئوليات نحو أهل كشمير ، أولئك الذين ائتمنونا على أنفسهم . فاذا نحن تخلينا عنهم ، فانما نكون قد تخلينا عن المثل التى تظاهرها ، أو على الاقل يجب أن تظاهرها الامم المتحدة

انكار فاعتراف

سيدى الرئيس :

استأذنكم فى أن اودع سكرتيرية المجلس بعض المستندات وأن اتحدث فى موضوعها أمام المجلس الآن ، وهى مستندات تتصل بلجنة الامم المتحدة التى تختص بمسألة كشمير بعد أن مضى عليها نحو شهرين وهى تتنقل بين الهند والباكستان . ولابد أن أعضاء المجلس الموقرين قد طالعوا فى صحف هذا الصباح نصوص بعض المكاتبات التى دارت بين اللجنة المذكورة وبين حكومة الهند ووقفوا على أنباء القرار الذى اتخذته تلك اللجنة منذ نحو ثلاثة أسابيع ، وعلى رد حكومة الهند عليه ، واستبانوا من خلال ذلك رد الباكستان على قرار اللجنة

وان المجلس ليعلم بأنه قد مضى على اللجنة هنا شهران أو يزيدان ولابد أن حضرات الاعضاء قد أدركوا من واقع المكاتبات المنشورة ماهية قرار تلك اللجنة وردنا على هذا القرار ، وتبينوا أننا فى الواقع قبلنا بعض الشروط الخاصة بالهدنة وبوقف اطلاق النيران ، بينما رفضت الباكستان تلك الشروط

ولعل المجلس على علم بأن اللجنة كانت قد رغبت فى تأجيل نشر هذه المستندات وتأجيل القاء بيان بشأنها فى المجلس الى يومنا هذا . ولقد كنا حريصين ، منذ بداية محادثاتنا مع اللجنة ، على أن نجعل من هذا المجلس مستودعا لاسرارنا ، فلا نخفى عنه شيئا ، لأننا لم نكن نريد أن نتخذ خطوة فى مسألة هامة كهذه المسألة دون علم المجلس وموافقته . ولكن الظروف حالت بيننا وبين ذلك على الرغم منا ، فلم نستطع أن ندلى ببيانات امام المجلس بينما اللجنة منهمكة فى مفاوضات دقيقة بين الطرفين . ولهذا اضطررنا ، أستجابة لرجاء اللجنة ، الى أن نرجىء القاء بيانات عن المحادثات الجارية ، المرة تلو

من بيان القاه رئيس الوزراء نهرو أمام الجمعية التأسيسة بنيودلهى فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨

المرة . وأخيرا أصدرت اللجنة تقريرها فى كراتشى فى الساعة الرابعة من بعد ظهر أمس . ومع اننى لا أريد أن أفيض فى الحديث عن هذا الموضوع فان هناك حقائق أود بصفة خاصة أن أوجه اليها نظر المجلس . نعم انها حقائق معروفة للجميع ، لا للمجلس وحده ، بل وللبلاد قاطبة . ومع ذلك فان من الحقائق الثابتة المعروفة مايتعرض أحيانا للنكران . لذلك كان من الخير كل الخير توكيد هذه الحقائق حتى تلقى اعترافا كاملا

وفى الواقع اننا تقدمنا الى مجلس الامن بشكوى بسيطة ، هى أن السلم فى كشمير قد اضطرب حبله على يد هؤلاء المغيرين الذين هبطوا عليها عبر الاراضى الباكستانية . وعرضنا قضيتنا على المجلس معتدلين كأكثر مايكون الاعتدال ، رغم ما كان فى مكنتنا من عرضها بأسلوب أقوى وفى عبارة أشد . قلنا حينئذ ان الوافدين من الباكستان الى كشمير لاغتصاب أرضها لايمكن ان يكونوا قد وفدوا اليها الا برضى الباكستان ومساعدتها ، ثم رجونا مجلس الامن ، بناء على ذلك ، ان يطلب الى الباكستان الكف عن مساعدتهم ومنعهم من المرور فى أراضيها على نحو ما فعلوا . لقد كان رجاؤنا ، اذا سمحتم لى بهذا التعبير ، رجاء بالغا فى تواضعه ، صيغ فى عبارة لاتقل تواضعا . أما الباكستان فقد أنكرت هذه الوقائع ، ولم تكتف خلال المناقشات الطويلة التى جرت امام المجلس بالامعان فى الانكار ، بل ذهبت الى حد اظهار غضبها واستيائها من أن توجه اليها تهمة كهذه .. انى لا أريد أن أدخل فى تفاصيل هذه السلسلة الطويلة من الافتئات على الحقائق ولكن الموقف قد تبدل الآن بعد أن تبين ، وباعتراف الباكستان نفسها ، ان انكارها كان باطلا لايقوم على اساس من الحق

فحتى الامس ، بل حتى الساعة الرابعة من بعد ظهر الامس ، لم يكن العالم يعلم ، ولم تكن الباكستان قد اعترفت ، بأن لها ضلعا فى العمليات التى تجرى فى كشمير ، أو أنها اشتركت فيها على الاطلاق . أما نحن فقد كنا على بينة كاملة من اشتراكها ، وكانت لدينا الادلة القاطعة على ذلك ، فانك فى الواقع لاتستطيع أن تخفى جيوشا جرارة أو تتستر عليها طويلا . ومع ذلك ، فحتى الساعة الرابعة من بعد ظهر الامس ، قبل ان تنشر اوراق اللجنة ومستنداتها ، لم يكن هناك اعتراف علنى بذلك ، بل انكار مستمر ظل يتردد خلال الاسابيع القليلة الماضية بينما الجيش الباكستانى منهمك فى عملياته الحربية فى أرض كشمير ، يحارب القوات الهندية على أرض الهند

وأرجو الا يغيب عنكم أن القتال قد ظلت تدور رحاه عشرة أشهر فى كشمير ، فى أرض هندية ، بينا لم يقع قتال على الاطلاق فى أية بقعة من أراضى الباكستان ولم يتعرض جزء منها للغزو أو يدخله جيش هندى . هذه حقيقة أساسية تكفى وحدها ، بصرف النظر عن أى تحقيق يجرى وعن أية ملابسات أخرى ، لتقيم الدليل على أنه اذا كان هناك أغراب يحاربون على جزء من أراضى الاتحاد الهندى فهؤلاء الاغراب هم المعتدون . والا فلماذا جاءوا اليها ؟ لقد لفتنا نظر الحكومة الباكستانية ، ونظر رئيس وزراء الباكستان ، مرة أخرى خلال الشهور الستة الاخيرة ، وفى لغة واضحة لا لبس فيها ، الى وجود بعض فرق الجيش الباكستانى فى كشمير

ومرة اخرى قوبل قولنا اما بانكار الحقيقة او بمحاولة تجنبها . وقد بدا ذلك عملا غريبا فى نظرى . أنا لا ازعم أننى أختلف عن سائر الناس ، ولكنى أرجو ألا تكون مستوياتى ومعاييرى أدنى من مستويات غيرى . نعم فلقد هالنى أن تجرؤ دولة ، أو أن يجرؤ وزير مسئول ، على اصدار بيانات باطلة يكاد بطلانها يبدو سافرا أمام الملأ ، وأن يحاول بذلك التمويه على العالم . وانكم لتذكرون الجدل الطويل الذى لجأت اليه الباكستان فى هذه المسألة عندما تناقش فيها مجلس الأمن فى ليك سكسس ، وكان وزير خارجية الحكومة الباكستانية ورئيس وفدها اذ ذاك هو الذى عرض وجهة نظر بلاده امام ذلك المجلس

أما ماهو وضع المسألة الآن ، فهذا ما أناشدكم وأناشد البلاد كلها أن تعنى به ، فقد ظلت مسألة تقوم على شىء واحد هو انكار الباكستان انكارا تاما بأن لها يدا فى حوادث كشمير ، ونفيها القاطع لكل اشتراك فيه . فاذا ثبت اليوم بطلان دعواهم ، كما ثبت بالفعل من العبارات التى صدرت عنهم ، فماذا عساه يكون مصير القصة التى أتعبت الحكومة الباكستانية نفسها لتخرجها أمام مجلس الامن ؟ ماذا يكون مآل الاتهامات التى وجهناها الى الباكستان ولم يبحثها مجلس الامن بالمرة مما أثار دهشتنا وأسفنا ؟ وهكذا أصبح الشىء الرئيسى الذى علينا ان نذكره فى هذه المسألة أن ما أنكرته الباكستان ونفته بكل قوة ، وظلت تنكره وتنفيه عشرة أشهر أو تزيد ، قد عادت فاعترفت به الآن على الملأ

ولنغض النظر الآن عن قرار الباكستان بشأن اقتراح وقف اطلاق النيران وغير ذلك من المقترحات ، ولكن الدولة التى تشترك فى العدوان

على جارتها وتتذرع فى سبيل تبرير ذلك بالدفاع عن نفسها وعن سلامتها ، وتظل مع ذلك تنكر هذا العدوان شهورا طويلة ، حتى اذا ثبت اثمها ، وانكشف أمرها ، ووجدت نفسها عاجزة عن ستر عدوانها ، اضطرت الى الاعتراف ، وحاولت ان تدافع عن عملها بما تبتدعه من حجج ــ دولة هذا شأنها ماذا يكون حكمنا على سياستها سواء من الناحية الدولية أو الوطنية أو الخلقية ؟ لاحظوا أن الباكستان بدأت عدوانها ، حسب البيانات التى نشرت بالامس ، فى أبريل الماضى ، أى منذ اربعة أشهر أو أربعة أشهر ونصف . فلو أنها كانت تشعر حقيقة بأن سلامتها فى خطر ، أو أن هناك مايتهددها ويضطرها الى تسيير جيوشها ، فماذا كان يتعين عليها فى منطق الاشياء أن تفعله لو أن هذا كان صحيحا ؟ لو أنه كان صحيحا لكان أول ما فعلته اخطار حكومة الهند وهيئة الامم المتحدة بما يتهددها ، والتصريح بأن خطرا ماديا قد طرأ على الموقف اقتضاها أن تتخذ عملا ايجابيا

نعم فاننى لا أكاد أتصور أن دولة واحدة من دول العالم كله كان يمكن فى تلك الظروف أن تفعل غير ذلك ، فهو الاجراء الوحيد الذى يمكن أن تلجأ اليه أية دولة اخرى . أما الباكستان فقد سيرت جيشها فى ابريل الماضى أو حول ذلك التاريخ ، حسب روايتها ، دون كلمة احتجاج واحدة ودون أن تعنى باخطارنا بشىء او حتى اخطار هيئة الامم المتحدة التى كانت منصرفة وقتئذ الى بحث مسألة كشمير ومسألة ايفاد لجنة من قبلها الى الهند . ولعلكم تذكرون ان مجلس الامن ، فى المراحل الاولى من بحثه لهذه المسألة ، كان قد ناشد الهند والباكستان ــ فى شأن العمليات العسكرية الجارية ــ ان تتجنبا كل مامن شأنه أن يؤدى الى تطور الموقف بينهما ، وأنه أتبع هذه المناشدة بمناشدة اخرى مثلها

أما نحن فقد سلكنا طريقنا الى حل مسألة كشمير فى وضح النهار منذ البداية . لم نخف شيئا ، ولم نتستر على شىء

والآن أصل بحوادث كشمير الى وقتنا الحاضر ، فأزيد على ماقلته ان اعتداء قد وقع ، وهو ما لا بد أن يوصف به عملهم فى كشمير حتى باعترافهم ، وان هذا الاعتداء لابد أن تترتب عليه نتائج معينة . والصعوبة التى ظلت تواجهنى فى هذا الصدد هى انك اذا ضللت طريقك فى تيه من التفاصيل وانت تعالج موضوعا من الموضوعات فكثيرا ما تغيب عنك معالم الموضوع الرئيسية ، وها هى

مسألة كشمير ، قد تناولتها بحوث متشعبة فيما مضى ، درست فيها كل ناحية من نواحيها ، وتناول البحث ماضيها وحاضرها . فأين اذن المسألة الرئيسية بين كل هذه التفاصيل ؟ انى اذكر ذلك لانى اومن بان العنصر الاول فى مشكلة كشمير هو اعتداء الباكستان على اراضى الاتحاد الهندى ، يليه فى الاهمية العنصر الثانى فى الموقف ، وهو انكار الباكستان لهذا العدوان رغم سفوره ، ثم يأتى بعد ذلك العنصر الثالث وهو الاعتراف الحالى بوقوع الاعتداء الباكستانى . هذه هى العناصر الرئيسية التى تتألف منها مسألة كشمير ، فاذا كان النقاش والجدل قد استمرا طويلا فما ذلك الا لأن هذه العناصر قد طمست وكانت فى حاجة الى مزيد من التوكيد . لقد اكدناها مرارا بطبيعة الحال ، ولكن المشكلة ظلت تبحث فى جو من التفاصيل المعقدة

اضف الى ذلك انك اذا بدات قضية منطقية على اساس فرض خاطىء فان ذلك لابد ان يصل بك الى حجج واهية ونتائج فاسدة حتى تصبح فتجد نفسك فى موقف محاط بالصعوبات . ثم أنى لك أن تحاول حل مشكلة دون ان تحللها الى عناصرها الاولية او تتفقه كنهها وطبيعتها ؟ ولكن هكذا كان منطق الاحوال فى مشكلة كشمير ، فقد طمست المسائل الرئيسية فيها وسمح لما عداها بان يتخطاها الى الامام ويطغى على ما هو اهم منه . لذلك انصرفت الجهود الى مسائل اخرى ليس من شانها ان تؤدى الى حل هذه المشكلة . اما الآن فقد وضح العنصر الرئيسى فى هذه المشكلة وبات سافرا امام الملأ بعد الاعتراف الذى صدر عن حكومة الباكستان

انتقل الآن الى الاقتراح الذى وضعته لجنة الامم المتحدة فى الهند بشأن الهدنة ووقف اطلاق النيران وغير ذلك من المسائل . ولست أعتزم أن أبحث هذا الاقتراح هنا بحثا مفصلا لأننى لا أريد أن أقول شيئا فى هذه الآونة قد يؤدى الى احراج اللجنة ، وحسبى أن أذكر اننى لا ارى نفسى فى حاجة الى القول بان هذا الاقتراح لم يلق منا حماسا او اغتباطا ، فهو يتضمن نواحى تتعارض مع مصالحنا . ولكننا مع ذلك حاولنا ان ننظر اليه نظرة هادئة بعيدة عن العاطفة قدر المستطاع ، رغبة منا فى اعادة السلم الى ربوع كشمير المضطربة وتجنب كثير من الشقاء وسفك الدماء الذى لا داعى له ، فوافقنا على اقتراح وقف اطلاق النيران بعد ان تفضلت اللجنة فاوضحت بعض النقط التى أثرناها ، ولم تكن نقطا كثيرة تلك التى تقدمنا بها الى اللجنة ،

بل كانت لا تتعدى بضع مسائل بسيطة واضحة تتعلق بسلامة كشمير نفسها . وضعنا هذه النقط امام اللجنة فتفضلت بشرح مرماها . وبناء على ذلك قبلنا وقف اطلاق النيران وقبلنا معه اشياء اخرى كثيرة لم نكن راضين عنها كل الرضى ، ولكننا شعرنا بان من الخير ، رعاية لمصلحة السلم ومصلحة الامن الدولى ، ان نتقدم بضع خطوات الى الامام ، حتى ولو كان بعض هذه الخطوات غير محبب الى نفوسنا . فعلنا ذلك من أجل السلم ، ولكى نظهر استعدادنا للتمشى الى اقصى حد مستطاع فى سبيل الاستجابة الى رغبات هيئة دولية عظيمة كالامم المتحدة

وهكذا قدم الينا اقتراح الامم المتحدة الاصلى فى ١٤ أغسطس . وكان يوم ١٥ يوافق يوم الاحتفال بعيد استقلالنا . وبمجرد الانتهاء من هذا الاحتفال قابلنا أعضاء اللجنة فى اليوم التالى ، أى فى يوم ١٦ ، وبحثنا معهم ما قصدوا اليه من بعض المسائل الواردة فى اقتراحهم ، واطلعناهم بدورنا على ما نقصده نحن ، ولم تمض اربعة ايام ، اى فى ٢٠ اغسطس ، حتى كنا قد بعثنا اليهم بردنا . لم نشأ ان نسوف او نؤخر لان اعضاء اللجنة كانوا جد حريصين على عدم التأخير

وتسلمت حكومة الباكستان هذه المقترحات فى نفس الوقت ، اى ما بين الساعة الثالثة والرابعة من بعد ظهر يوم ١٤ أغسطس ، وتركت لها فسحة من الوقت مثلما ترك لنا ، ولكنها مع ذلك ، وحتى بعد عودة لجنة الامم المتحدة الى الباكستان — وهى فترة تردد فيها بعض اعضاء اللجنة على كراتشى — لم تكن الباكستان قد اعدت ردها بعد ، بل الواقع انها لم تقدم اى نوع من الردود الا بالامس تحت ضغط الحوادث ، او تحت ضغط اللجنة نفسها ، ولكنها عمدت فى الوقت نفسه الى ارسال خطابات مطولة تطلب فيها ايضاحات عن بعض النقط . ويؤسفنى اننى لم اطلع على رد الباكستان كله لاننى لم اتسلمه الا قبل دخولى الى قاعة هذا المجلس بلحظات ، ولكننى قرأت مع ذلك أهم أجزائه ، وهى لا تخرج عن أن تكون رفضا لمقترحات اللجنة

ذلك ان اللجنة كانت قد اخطرتنا بان هذه المقترحات كل لا يتجزأ ، وانها مع استعدادها الطيب لبحث اية مسألة ، يصعب عليها ، بل يستحيل عليها ، ان ترضى باجابات مشروطة ، لاننا اذا اخذنا نضع شروطنا ، ووضعت الباكستان بطبيعة الحال شروطها كذلك ، فماذا عساه ان يكون قد قبل من هذه المقترحات ؟ ثم من ذا الذى يكون قد

قبلها من الطرفين ؟ لذلك اوضحت اللجنة ان كل شروط تصحب الردود معناها رفض المقترحات لا قبولها . وهكذا يكون ما فعلتـــه الباكستان منطويا على رفض لتلك المقترحات

والواقع انه لابد ان يستتبع رفض الباكستان بعض النتائج فى المحيط الدولى . فمــا هى تلك النتائج اذن ؟ ان هؤلاء الضـــباط الباكستانيين وغيرهم الذين يشتركون فى هذه الحرب العدوانية ضـــد الهند فى اراضى كشمير ــ وهناك بجانب هؤلاء مواطنون باكستانيون كذلك ــ لم يعد عملهم يقتصر على مجرد الاشتراك فى حرب عدوانية، بل اصبح يعنى متابعة هذه الحرب بعد ان رفضت الباكستان اقتراح لجنة الامم المتحدة بشأن وقف اطلاق النيران . لذلك كان موقفهم جديرا بان يلقى حسابا

قلب الحقائق

تحاشيت ، بقدر ما استطعت ، ان ابحث مسألة كشمير خلال عرضها على مجلس الامن ، كما تجنبت الادلاء بكل ما من شأنه ان يجعل اتفاق الهند والباكستان أكثر استعصاء ، لأنى أومن فى قرارة نفسى بأن مصلحة البلدين تقضى بأن يقوم بينهما حسن التفاهم وأن يتعاونا معا فى اداء كثير من واجباتهما المشتركة

وحتى ، وانا فى موقفى هذا ، كنت اتمنى لو اننى استطعت ان أتجنب الادلاء بأى بيان ، نظرا الى أن مجلس الامن يقوم فعلا فى الوقت الحاضر ببحث هذا الخلاف . ولكننى لم استطع ان اصبر طويلا وان التزم الصمت بينما السير ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان يقوم فيوزع الاتهامات الباطلة التى لا اساس لها من الصحة يمينا ويسارا . لقد كانت جميع محاولات الباكستان السابقة لتبرير موقفها فى كشمير ابعد ما تكون عن الحقيقة ، ولست ازمع الآن ان اتناول أباطيلها وحججها الواهية فيما مفى بالتفنيد ، ولكنى أكتفى بالاشارة الى شىء واحد ارى لزاما على ان اذكره الآن ، لانه يقوم على حجة جديدة ابتدعتها الباكستان أخيرا • فقد اتهم زير خارجيتها الهند بأنها كانت قد وضعت مؤامرة واسعة واحكمت الترتيبات اللازمة لارسال قواتها الى كشمير • الا أنها فرية مابعدها فرية ، فليس من بين اعضاء الوزارة ، ولا من بين هيئة اركان الحرب فى الهند ، من خطرت له هذه الفكرة على بال ، حتى فى ابعد احتمالاتها وصورها ، الا بعد ان اقدمت الباكستان على غزو كشمير ، اى فى الاسبوع الاخير من شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧

بل لقد كان فى الهند فى ذلك الوقت قائد عام ورئيس اركان حرب

من بيان لرئيس الوزراء نهرو فى مؤتمر صحفى عقد فى ١٨ مارس سنة ١٩٥١

من البريطانيين ، ومن السهل اذن استجلاء الحقيقة فى هذه الناحية ، والتثبت من اننا لم نواجه بهذه المسألة الا بعد الغزو الباكستانى لكشمير

بل لقد اتخذت الباكستان من الترابط الوثيق بين الحركة الوطنية فى الهند والحركة الوطنية فى كشمير دليــــلا على قيام هذه المؤامرة المزعومة . على انه اذا كانت هناك ثمة مؤامرة فما هى الا تلك التى بدأت منذ عشرين عاما ، حين كان الســير ظفر الله خان وكثيرون من زملائه يساعدون ، بطريق مباشر او غير مباشر ، على خنق حركات التحرير . ولن ننسى أن الرابطة الاسلامية كانت تناهض كل محاولة فى سبيل الاصلاح فى الولايات الهندية

وخليق بنا أن نذكر فى هذا المقام أن الباكستان ظلت ستة أشهر كاملة ، بعد غزو كشمير ، وهى تنكر وجود أية قوات باكستانية فيها . وقد ثبت الآن بطلان ذلك ، وانى وان كان يؤسفنى ان اضطر الى استخدام مثل هذه العبارات ، لا أجد مايمكن أن أصف به ســياسة الباكستان بازاء كشمير منذ البداية الا بانها كانت قلبا للحقيقة ، ثم محاولة لاخفاء ذلك باثارة النزعة الطائفية وتذكية التعصب الدينى . اما نحن فقد تصادف ان نكون من اشد المعارضين لهذا السلوك ، وكذلك كانت العناصر التقدمية فى كشمير التى كافحت من اجــل تحرير بلادها عشرين عاما كاملة . وهنا يكمن السبب الاول فى ان الرابطة الاسلامية ، بما تتسم به من نزعة طائفية، وماتؤمن به من نظرية وجود شعبين منفصلين فى الهند ، قد عجزت عن ان تثبت اقدامها فى كشمير

ان الفروض اذا اختلفت ، اختلفت معها النتائج . والفروض المتناقضة لابد ان تؤدى الى نتائج متناقضــــــة . فاذا قبل بعض الناس ممن يفتقرون الى الحذر وتعوزهم الحيطة فروضا معينة فهم لابد منتهون الى نتائج خاطئة تطمس معها الحقائق الرئيسية

فاذا وجهت الينا اتهامات الآن كتلك التى كالها لنا السير ظفر الله خان ، فكيف لعمرى يمكن ان يكون هناك مجال للبحث او المناقشة او يمكن أن توجد فرصة للتسوية الى أن تبين الحقائق ويزهق الباطل . على أننا غير مستعدين لان نصبر على هذه الاهانات ، ولن نسمح لأحد بان يتحرش بنا عن طريق التهديد المعاد او اذاعة الاباطيل

لقد ترددت فى اجواء الباكستان ، خلال الاشهر القليلة الماضية ، عبارات الجهاد والدعوة الى الحرب المقدسة ضد الهند . والامر فى ذلك متروك لمجلس الامن يحدد مدى مطابقة هذه الروح للقرارات والتوصيات التى سبق له ان اتخذها . انها مسألة على اكبر جانب من الاهمية بالنسبة لنا ،. فنحن لا يمكن ان نتصور سبيلا الى اجراء محادثات مثمرة فى هذا الجو الملىء بالتهديد والوعيد

كشمير جزء لا يتجزأ من الهند

مامن شك فى أن كشمير ، سواء من الناحية القانونية أو السياسية، جزء لا يتجزأ من الهند ، الى حد انه لم يخطر للجنة الامم المتحدة ولا لمجلس الامن يوما أن يجادل فى هذه الحقيقة أو يناقشها . واذا كانت احدى جاراتنا قد سولت لها نفسها أن تعتدى عليها ، وأن تشعل نار الحرب فى ربوعها ، وان تقتطع جزءا من اراضيها وتخرجه من تحت اشرافنا الفعلى ، فان ذلك لن يغير من هذا الوضع شيئاً . واذا كنا قد قبلنا الاتفاق على وقف اطلاق النيران وسمحنا للموقف العسكرى بأن يبقى على ماهو عليه ريثما تنتهى المفاوضات ، فما ذلك الاحرص منا على حقن الدماء والمحافظة على السلام . على ان هذا الموقف النبيل قد فسرته الباكستان ، لا على انها اكتسبت نوعا من الحقوق السياسية فى الجهات التى اغتصبتها فحسب ، بل على انها اكتسبت كذلك حق التدخل فى الجزء الآخر من ولاية كشمير . ونحن لايمكننا أن نقبل واحدا من هذين التفسيرين ، فليس للباكستان حق أو شبه حق فى كشمير مهما كانت وجهة النظر

فلقد جاء قرار انضمام كشمير للهند وليدا لقانون استقلال الهند وما سبقه من مفاوضات ، مثله تماما كمثل جميع قرارات الانضمام التى صدرت عن الولايات الهندية الاخرى . بل لقد تم هذا القرار والهند ما زالت مستعمرة « دومنيون » داخل الكومنولث ، فقبله بالنيابة عن التاج البريطانى الحاكم العام للهند وقتئذ . وقد ورثت جمهورية الهند هذا الوضع الذى خلفته لها الحكومة البريطانية

يضاف الى قرار الانضمام اعتبار آخر يجب الا نغفله . ذلك أن الهند اليوم وحدة كاملة مستمرة آلت اليها جميع الحقوق والالتزامات

من خطاب القاه رئيس الوزراء نهرو فى البرلمان الهندى فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥١

التي كانت للهند القديمة . فعضويتنا فى الامم المتحدة ظلت قائمة دون حاجة الى تجديد ، كما حملنا بجانب ذلك ما كان على الهند القديمة من واجبات وأعباء . وهكذا آلت الينا حقوق الهند القديمة ومسئولياتها . وقد شملت هذه الحقوق والمسئوليات ، من بين ما شملته ، حماية الولايات الهندية ، لا من قبل منها الانضمام الى الهند فحسب ، بل وكل ولاية هندية اخرى لم تعلن انضمامها الى الباكستان . ولذلك كان يتعين علينا اصلا ، وبغض النظر عن قرار كشمير الانضمام الى الهند ، ان نحمى اهلها وان نذود عنهم فى وجه كل اعتداء

ان كشمير لم تنل فى يوم من الايام اعترافا بكيانها المستقل فى نظر القانون الدولى لانها كانت دائما جزءا لا يتجزأ من الهند . اما تقسيم الهند فانه لا يقدم ولا يؤخر فيما يتعلق بمسئولياتنا قبل كشمير ، ما دامت هى لم تنضم عن عمد وارادة الى الباكستان . ولذلك فاننا حين لجأنا الى الامم المتحدة ، لم نلجأ اليها كى تفصل فى قرار كشمير الانضمام الى الهند ، ولا لتحدد مكان السيادة من تلك الولاية . لم نلجأ اليها بغية التحكيم ، بل لجأنا اليها لنرفع شكوانا من اعتداء وقع علينا من قبل دولة أخرى وقد يجر فى أعقابه مشكلات دولية بل قد يؤثر فى استتباب السلام

اسمحوا لى بان اعيد القول مرة اخرى بان كشمير جزء لا يتجزأ من الهند ، وانها تخضع لدستور الهند الى المدى الذى يخضع له جميع المواطنون الذين قبلوا الانضمام الى الاتحاد الهندى . ونحن لا يمكننا ان نعبث بدستورنا او نخرقه لا لشىء سوى ان مقترحات معينة قد قدمت الى مجلس الامن

اننا دائما على استعداد لأن نتقبل معاونة كل وسيط ، وأن نتحسس معه السبل والوسائل التى تؤدى الى تسوية هذه المشكلة . أما ما هو المدى الذى يمكن لهذا الوسيط فى الآونة الحاضرة ان يعاون فيه على الوصول الى حل لها فهذا رهن بظروفه ، ولكننا على كل حال لن نقبل حلا ينبعث من حجة خاطئة او يصدر عن منطق معكوس

واننا اذا كنا لا نريد ان نستند فى موقفنا على الجانب القانونى وحده ، فاننا فى الوقت عينه لن نقبل موقفا يتجافى مع القانون أو مع الدستور . وزيادة على ذلك وبغض النظر عن مسائل القانون ، فان النتائج السياسية لأى اقتراح يجب أن تكون موضع بحثنا

وعنايتنا ، فمشكلة كشمير أكبر من أن يترك أمرها الى حلول مبتسرة، لانها لا ترتبط بمصير الملايين الاربعة من سكان كشمير وحدهم بل تمس مصائر مئات الملايين من سكان الهند والباكستان على السواء• وانه لمن خطل الراى والبعد عن السداد ان نقبل اليوم شيئا قد يمس مستقبل هذه الملايين العديدة من اهل البلدين

كشمير والهند

لقد ظلت ولاية جامو وكشمير سنوات طوالا مطمعا لكل طامع ، وميدانا يجتذب كل ذى بأس ، ومع أن أهلها كانوا فى معظم الحالات يعيشون فى فقر مدقع ، فقد اجتذبت اليها قوما كثيرين جاءوا اليها من كل فج عميق ... وهكذا ظلت كشمير طيلة تلك السنوات مستنقعا سياسيا ، ولكنها اندفعت بعد ذلك فى غمرة الحوادث التاريخية ، ومنذ ذلك الوقت تتابعت عليها الاحداث وتركزت عليها الاضواء ... أما بالنسبة لنا نحن فى الهند فهى تعنى بطبيعة الحال أكثر من ذلك بكثير

ان كشمير تبعد عن أقصى جنوب الهند — عن اقليم كانياكومارى — بما يزيد على ألفى ميل ، وعن البحر بما يقرب من ألف ميل . فهى اذا كانت جزءا من الهند ، فانها من الناحيه الجغرافية بمثابة القلب من آسيا ، وقد ظلت القوافل قرونا عديدة تمر بها جيئة وذهابا فى طريقها من الهند الى أواسط آسيا . ولذلك فهى وثيقة الارتباط بالهند ، اذ ظلت نيفا والفين من السنين ترتبط بها بامتن الصلات من الناحيتين الثقافية والسياسية ، بل انى لاسائل نفسى أحيانا : كم ياترى من الناس من يدركون أن كشمير تقع الى ناحية الشمال أكثر مما تقع التبت نفسها . لذلك كان على المرء ، حين يفكر فى كشمير ، أن يفكر فيها فى ضوء وضعها الجغرافى

وقد قامت فى ولاية جامو وكشمير ، مثلها فى ذلك مثل غيرها من سائر ولايات الهند القديمة ، موجات من التحرير ناضل فيها السكان ضد الحكم الاقطاعى الذى كان يسودها جميعا فى وقت من الاوقات . وكما كان الشأن فى ولايات أخرى ، فقد استمدت كشمير الهامها من حركة التحرير الكبرى التى اكتسحت الهند ، فكانت الحركة القومية فيها انبثاقا فى جوهرها من الحركة القومية فى الهند ،

من بيان ألقاه رئيس الوزراء نهرو فى البرلمان الهندى فى ٢٤ يولية سنة ١٩٥٢

وكانت مثلها وأهدافها منبعثة الى حد كبير من هذه الحركة الكبرى ، ومن زعيمها العظيم المهاتما غاندى • بل لا أخالنى الا على حق حين أقول بأن من بين الحركات التى قامت فى الولايات الهندية المختلفة ، ابان السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية ، كانت الحركة الشعبية فى كشمير أقواها وأكثرها تنظيما ، لانها كانت حركة وثيقة الصلة بما اصطلح الناس على تسميته « مؤتمر شعوب ولايات جميع الهند» •وهكذا أصبحت الحركة الشعبية فى كشمير جزءا من الحركة الشعبية الكبرى فى الهند ، تلك الحركة التى أثرت فى جميع الولايات التى كانت تتألف منها البلاد

بل ان مسألة كشمير عرضت لنا فى الهند بصفة غير رسمية حتى قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، فقامت بينناوبين منظمتها الشعبية، أو بعبارة اخرى مؤتمرها الوطنى ، وقادة الرأى فيها اتصالات مختلفة فى ذلك الوقت ، كما جرت بعض اتصالات مبهمة وقتئذ بيننا وبين حكومة المهراجا هناك • وكان رأينا الذى أشرنا به على الناحيتين ، الشعبية والحكومية ، أن لكشمير وضعا خاصا ، وانه ليس من الحكمة أو السداد دفع الامور فيها دفعا ، وان القاعدة العامة التى وضعناها نصب أعيننا بشأن استشارة أهل الولايات أنفسهم هى أحق بالرعاية وأوجب بالاحترام فى حالة كشمير بصفة خاصة • كان ذلك كله قبل التقسيم ، وقبل أن يصبح استقلال الهند حقيقة واقعة • فقد صارحناهم وقتئذ ، فى غير لبس أو مداراة ، بأنه حتى اذا كان المهراجا وحكومته يريدون الانضمام الى الهند ، فاننا نتطلب ماهو أكثر من ذلك ، نتطلب موافقة الشعب نفسه على ذلك قبل أن تتخذ أية خطوة ايجابية فى هذا السبيل • نعم فاننا لم نرد حتى فى ذلك الوقت ، أن نحصل على كسب على الورق بحيلة من الحيل الماهرة ، بل كنا نريد شيئا أسمى من ذلك وأهم ، كنا نريد أن نكسب قلوب الناس هناك، وأن يكون اتحادنا معهم اتحادا حقيقيا •

بل الواقع أن أسس هذا الاتحاد كانت قد وضعت قبل ذلك ، وكانت فى الواقع أسسا أصلب وأمتن من أية وثيقة دستورية أو قانونية ، لانها كانت أسسا تستند الى الحركات الوطنية المشتركة التى قامت عندنا وعندهم ، وتعاونا خلالها على تحقيق مثلنا وأهدافنا المشتركة، مع ما تحملناه فى سبيل ذلك من عذاب وتضحيات مشتركة

على أن الحوادث لم تترك لنا فسحة من الوقت بعد ١٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ ، اذ اشتعلت الاضطرابات والفتن فى الباكستان وفى

الولايات الهندية المتاخمة لحدود الباكستان ، وقدر علينا أن نمر خلال تلك الفترة القاسية بكثير من صنوف الألم والعذاب . كنا مشغولين وقتئذ بكل ذلك عن التفكير فى موضوع كشمير أو غيرها ، اذ كان علينا أولا معالجة المسائل الملحة التى كانت تطالعنا بها صروف الزمان مابين عشية وضحاها

ثم أعقب ذلك ، وعلى حين فجأة ، غزو كشمير فى الاسبوع الاخير من شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧ ، عبر الاراضى الباكستانية ، وتوسلت الينا حكومة المهراجا والمنظمة الشعبية فى كشمير ، كل من ناحيتها ، مستقلة عن الاخرى ، كل تطلب الغوث مما وقع على بلادها من عدوان ، كل تطالب بالانضمام الى الهند . وقد أولينا هذه التوسلات ماهى أهل له من التفكير العميق والبحث المستفيض ، ثم خرجنا من ذلك كله برأى حاسم فى الموضوع ، هو اننا ، رغم كل مايحيط بالموقف من أخطار ومجازفات ، لن نستطيع أن نرفض نداءهم ، بل يجب أن نلبيه ، وأن نذهب لنجدتهم . ثم تبين لقواتنا فجأة ، وهى على أبواب أورى ، أنها لا تواجه عصابات من القبليين ، بل تواجه قوة الجيش الباكستانى نفسه . وهكذا تبدل الموقف وأصبح واجبنا يقتضينا أن نعالجه من زاوية أخرى ، ووقفت قواتنا مؤقتا عن الزحف ولزمت مكانها . حدث هذا فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ولكن الحرب مع ذلك ظلت مستعرة فى ناحية جامو ، وناحية كشمير ، وناحية الشمال ، قرابة سنة ونصف سنة

على اننا كنا قد أدركنا منذ ديسمبر ، بعد أن تبين لنا اننا نقف وجها لوجه أمام قوات الجيش الباكستانى النظامية ، أن الموقف قد يتفاقم الى حدود أبعد مما نتصوره ، وانه قد يؤدى الى حرب ضروس بيننا وبين الباكستان . لذلك استقر رأينا على أن نحيل الامر الى هيئة الامم المتحدة ، وكان هدفنا من ذلك الحيلولة دون اتساع رقعة الحرب

أما حكومة الباكستان فقد نفت بتاتا مرور المغيرين القبليين عبر أراضيها أو انهم ظفروا بأية معاونة منها ، كما انكرت وظلت تنكر شهورا طويلة اشتراك أية قوة باكستانية أو أية وحدة من وحدات جيشها فى غزو كشمير . على أن الادلة سرعان ماتجمعت لدينا ، تشهد باشتراك الجيش الباكستانى فى هذا الغزو . وقامت السلطات المختصة بشئون الدفاع فأنشأت فى مدينة دلهى متحفا يعرض مدى اشتراك الجيش الباكستانى فى هذه الحوادث عند وقوعها ، ويضم كثيرا من الاسلحة التى وقعت فى أيدينا ، ومفكرات الجنود وشارات

الوحدات وغير ذلك مما استولينا عليه وقتئذ • ثم اشتدت العمليات العسكرية خلال شتاء سنة ١٩٤٨ ، وفي الوقت نفسه أخذ مجلس الامن يظهر داخل اطار هذه الحوادث

والآن وقد مضت أربع سنوات أو خمس من البحث والمفاوضة والتوسط ، لا يزال هذا السؤال البسيط الذي تقدمنا به منذ أواخر سنة ١٩٤٧ حيث هو ، لم يحظ حتى اليوم باجابة ، ولم يحظ حتى بمجرد البحث ، وان كان قد لقي اجابة غير مباشرة ضمن القرار الذي وضعته لجنة الامم المتحدة التي جاءت الى هنا في سنة ١٩٤٨ ، حين قررت أن الموقف قد دخلت عليه عوامل جديدة من جراء وجود قوات باكستانية في كشمير

ثم اتفق الجانبان في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على وقف اطلاق النيران ، ومنذ ذلك التاريخ لم تقع عمليات عسكرية على نطاق واسع وان كانت قد وقعت اغارات صغيرة من وقت لآخر

هذا هو الموقف منذ ذلك الوقت .. وهكذا اذا صرفنا النظر عن بعض الاضطرابات المحلية وتسلل الافراد وراء خط وقف اطلاق النيران — وما أكثر ما يحدث ذلك — كان لنا أن نقول ان مسرح الحوادث قد انتقل الآن الى هيئة الامم المتحدة ، والى لجنة الامم المتحدة ، والى مندوبي الامم المتحدة ، والى غير هؤلاء وهؤلاء ممن يفدون لزيارة الهند من وقت لآخر

وكان آخر من قاموا بدور الوساطة في هذه المسألة الدكتور جراهام ، وان كان قد قصر جل تحرياته وأبحاثه على ما أسماه نزع سلاح الولاية • وقد لايكون اختيار هذا التعبير اختيارا موفقا ، ولكننا سنستخدمه مع ذلك مجاراة له وتسهيلا للبحث • فلقد كان الموقف الذي وافقنا عليه حين كانت لجنة الامم المتحدة هنا يتلخص في أننا ، حرصا منا على المحافظة على السلم ، كنا قد وافقنا قبل كل شيء على أن تنسحب جميع قوات الباكستان ووحداتها المساعدة وغيرها من كل شبر من أراضي كشمير ، بل أكدنا هذه النقطة في الواقع تأكيدا جازما ، لا لأسباب عسكرية فحسب، بل لما هو أهم من ذلك ، لاسباب أدبية ، فان قوات الباكستان لا شأن لها بالبقاء في أراضي كشمير، وواجبها أن تنسحب منها لأنهم دخلوها غزاة مغتصبين • وحتى اذا كانت الباكستان تتحدى مسألة انضمام كشمير الى الهند وتثير حولها الجدل ، فان حقيقة ثابتة تبقى بعد كل ذلك ماثلة أمام الجميع ، وهي أن الباكستان لا مكان لها في كشمير ، لامن الناحية الادبية ولا من الناحية السياسية ، ولا من الناحية الدستورية ،

ولا من أية ناحية أخرى ، اذ ليس ثمة ما يسوغ دخول الباكستان أراضى كشمير أو معاونة غيرها على دخولها . لذلك جعلنا انسحاب القوات الباكستانية من أراضى كشمير انسحابا شاملا كاملا ، شرطا أساسيا وجعلنا تحقيقه أمرا ضروريا قبل الدخول مع الباكستان فى أية محاولة لتسوية مسألة كشمير . وهذا ماوافقت عليه لجنة الامم المتحدة فى قرارها

على أن مسألة أخرى استجدت فى تلك الاثناء ، تلك هى تأليف قوات فى الجانب الغربى من الولاية الذى تحتله قوات الباكستان، أطلق عليها اسم قوات آزاد كشمير أو كشمير الحرة ، اذ كانت الباكستان قد ألفت هناك فرقا تعرف بهذا الاسم . ولم نكن فى سنة ١٩٤٨ نعلم الكثير عن هذه الفرق ، وان كانت أخبارها قد ترامت الينا . لذلك طالبنا الآن بشيء آخر ، هو حل هذه الفرق ونزع سلاحها . لم يكن فى استطاعتنا أن نطالب بترحيل أفرادها من الولاية لانهم يعيشون فيها ، فاكتفينا بأن نطلب حلهم ونزع أسلحتهم ، أو على حد تعبير لجنة الامم المتحدة فيما بعد ، فى القرار الذى وضعته « حل فرق كشمير الحرة وتجريدها من سلاحها على نطاق واسع »

ومع ذلك فقد بقى الجدل والنقاش قائما بيننا وبين الباكستان طول الوقت بشأن هذا الموضوع ، وأصررنا من جانبنا على أن هذا القرار يعنى حل هذه الفرق حلا كاملا ونزع جميع أسلحتها . أما الباكستان فانها لم تقبل هذا التأويل . وهكذا أصبحت هذه النقطة عقبة أخرى من العقبات التى حالت دون تحويل اتفاق وقف اطلاق النيران الى اتفاقية للهدنة

ونحن من جانبنا كنا قد وافقنا على سحب الجزء الاكبر من قواتنا فى كشمير على أن نحتفظ فيها بالقدر الذى يكفى للمحافظة على الامن فيها ضد أى اعتداء من الخارج أو اضطرابات فى الداخل . لقد ظل الاحتفاظ بقوات كافية لنا فى كشمير شرطا أساسيا تمسكنا به ، كما أصررنا على أن يكون الامر فى ذلك بيدنا ، فلا تنسحب معظم قواتنا الا بعد أن تعود الجيوش الباكستانية الى بلادها عن بكرة أبيها . ثم أعقب ذلك وقف اطلاق النيران ، ولا تزال المحادثات فى هذا الموضوع جارية الى الآن

وهكذا قصر الدكتور جراهام جهوده على ما أسماه مشكلة نزع السلاح .. ومع اننا وافقناه على كثير مما اقترحه ، فقد ظلت الفجوة بين موقفنا وموقف الباكستان واسعة . انها فجوة لم يتم التغلب عليها بعد

انضمام كشمير الى الهند كامل الأركان

كلما رجعت ببصرى الى السنين الخمس الماضية زادت عقيدتى بأن أهل كشمير وأهل الهند بل وحكومة الهند كذلك ـ وأقول ذلك فى تواضع جم ـ قد سلكوا الطريق القويم جميعا ، وساروا فيه لا يبغون عنه عوجا ، رغم أخطاء تافهة عديدة وقعوا فيها من وقت لآخر • فلقد اتبعنا الخطة التى آمنا بأنها الخطة السليمة حتى فى أشد الاوقات التى بدت فيها خطتنا غير ملائمة لظروف الحال ، فأغضبت بعض الناس أحيانا بينما لو انحرفنا بها قليلا ذات اليمين أو ذات الشمال لكسبنا من وراء ذلك بعض الفوائد فى الدول الاجنبية ، فى وقت كان علينا أن نحسب فيه لهذه الدول الاجنبية حسابا ، بعد أن احتكمنا اليها فى مسألة لها أهمية بالغة فى حياتنا ، هى مسألة كشمير • ذلك لأن اهتمامنا بكشمير لم يكن وليد مطمع فى كسب أرض جديدة بل هو وليد أسباب أخرى سبق لى أن بسطتها

ان بعض الناس فى البلاد الاخرى ينظرون الى كشمير على أنها مجرد رقعة من الارض ، ولهذا كانت فى نظرهم أشبه باللعبة يتلهون بها • أما بالنسبة لنا فهى كل شىء لأنها جزء من صميم حياتنا • ومن هنا كانت محاولة دول أجنبية معينة معالجة قضية كشمير بطريقة عارضة ، فتحدثت عن نزعة الهند الاستعمارية وعن رغبتها فى التوسع • وكبتنا مشاعرنا ازاء هذه العبارات التى تلقى جزافا ، رغم ما كان يعتمل فى نفوسنا من غضب مرده هذا النقد الذى يجافى روح الخير والتسامح ، وأسلوب الاستعلاء الذى كان يتحدث به الينا بعض الناس ويوجهون به الكلم الى هذه الدولة العظيمة ـ الهند • نعم فلقد بلغت بهم الصفاقة حدا كانوا يتحدثون فيه عن روحنا الاستعمارية ، بينما هم استعماريون فى الصميم ، يشنون حروبا استعمارية ، ولا يزالون يستعدون لشن

من خطاب ألقاه رئيس الوزراء نهرو فى البرلمان الهندى فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢

حرب مستقبلة • وكل ذنب الهنـد فى ذلك انهـا حاولت أن تحمى كشمير من الغزو الذى وقع على أراضيها ، ولـكن لبعض الناس من الجرأة على الحق مع ذلك مايسمح لهم بالتحدث عن الاستعمار الهندى

نعم فلقد ضبطنا أنفسنا كما قلت ، وسـنظل نحاول أن نضبط أنفسنا ، ولكن لاعن ضعف أو استسلام ، وبقينا ثابتين فى موقفنا لانتزعزع عنه ، وظللنا دائما على ايماننا بسلامة موقفنا •• ولقـد بحثت فى كل ركن من أعماق نفسى ، وراجعت كل خطـوة رئيسية وكل قرار هام اتخذناه فى مسألة كشمير ، وأقول لكم مخلصا ، اننى لم أجد فى كل مافعلناه شيئا يمكن أن يؤخـذ علينا أو يوصف بأنه عمل غير صائب • ومع أن حكومتى هى المسئولة أخيرا عن الدور الذى قامت به الهند فى مسألة كشمير فقد كنت شخصيا معنيا بكل خطوة اتخذناها فى هذه المسألة خلال السنوات الخمس الماضية • صحيح اننى اذا نظرت الآن الى الوراء واستعرضت الحوادث الماضية تبين لى ان من المسائل ، من بعض المسائل الثانوية ، ما كان يمكن أن نعالجه بأسلوب مختلف ، ولكننى مع ذلك لا أجد مسألة رئيسية واحـدة كان يمكن أن نعالجها بغير ما عالجناها به • وقد نكون أخطأنا فى بعض الاحيان لأننا كنا حريصين على المحافظة على السلم وعلى تجنب الحرب بأى ثمن ، ولكننى مع ذلك أتمنى أن أخطىء دائما فى سـبيل هـذا الهدف النبيل

أما أن يتهمنا بعض الناس بالجشع ، أو بالجنوح الى الاستعمار ، أو بنقض العهد فهو ظلم مابعده ظلم • لقد سبق لى أن قلت ، وأعيد الآن ما قلته ، بأن كل خطوة خطوناها فى هذه المسألة كانت تستند الى الايمان بصحة مافعلناه ، وان كل كلمة صدرت منا ، وكل عهد قطعناه على أنفسنا للامم المتحدة أو لكائن من كان ممن جاءوا الينا ، قد وفينا به نصا وروحا ، كما نفذنا جميع التوكيدات التى سبق أن أعطيناها

وشتان بين موقفنا هذا وبين مايمكن أن تدعيه الباكستان لنفسها • فلقد كانت خطتها بازاء مسألة كشمير تقوم من أولهـا الى آخرها على أكذوبة كبرى ، مردها انكار الباكستان بأن لها ضلعا فى غزو كشمير • ولقد كان خيرا للباكستان ، مادامت تطمع فى كشمير ، أن تذهب اليها وأن تحارب صراحة بغية الفوز بها ، دون أن تكذب وتصر على كذبها ، ودون حاجة الى انكار كل صلة لها بغزو كشمير فى وقت ظلت جيوشها قابعة فيها منذ ستة أشهر كاملة • ثم انك اذا أقمت قضيتك على أكذوبة ، كان عليك أن تصر على أكذوبتك وأن ترددها فى كل مناسبة

وهكذا رددت الباكستان أكذوبتها أمام مجلس الامن شهرا بعد شهر ، فقد كانت جيوشها في كشمير بينما وزير خارجيتها يقف في مجلس الامن ليعلن بأن هذه الجيوش لاوجود لها فيها • انه لعمري موقف شاذ ، ذلك الذي وقفته الباكستان من هذه القضية • فلما جاءت لجنة الامم المتحدة أخيرا هنا وأوشكت أن تسافر الى الحدود ، ولم يعد في الامكان بعد ذلك حبس هذه الحقائق أواخفاؤها عن أعضاء اللجنة - هنا اعترفت الباكستان بوجود جيوشها في الاراضي الكشميرية • نعم فلقد اضطرت الباكستان وقتئذ الى الاعتراف، وقدم القائد العام للقوات الباكستانية - وكان اذ ذاك بريطانيا معروفا - بيانا بذلك ذكر فيه انه كان مضطرا الى حماية الباكستان نفسها بتسيير الجيوش الباكستانية على كشمير لأنه كان يخشى على الباكستان من أن تغزوها الهند عبر كشمير من جهة ما في أواسط آسيا

هذه هي بداية قصة كشمير العجيبة ، ولعل من الخير أن نرددها على مسامع الناس من وقت لآخر حتى لاينسوها ، فان من الناس من هم سريعو النسيان • لقد أصبحت قصة دولية يتندر بها الناس في كل عواصم العالم • نعم ، فهذه القصة البسيطة ، هذا الغزو الذي تعرضت له كشمير ، بل هذا العمل الذي لايخرج عن انه عمل من أعمال التلصص والنهب ، والسلب ، تنسى الآن ويمر بها بعض الناس مر الكرام ، بينا يحتدم الجدل والنقاش حول مسائل أخرى • وهكذا كانت السنوات الخمس الاخيرة مدرسة لنا، مدرسة تعلمنا منها بعض اتجاهات السياسة العالمية وما يمكن ان يكون عليه سلوك بعض الشعوب ، تعلمنا منها كيف ترسم بعض الدول لنفسها صورا محرفة وترفض أن تنظر الى بعض المسائل الواضحة نظرة مستقيمة مادام ذلك يوافق هواها

• • • حينما جلا البريطانيون عن الهند كان يسود الجو قسط كبير من سوء التفاهم على أثر الموقف الذي خلفته في الهند مسألة التقسيم والتصريحات التي أصدرتها المملكة المتحدة بشأن الولايات الهندية . واني أستميحكم في أن أدلي في هذا المقام برأيي في هذا الموضوع في غير تحيز ، سالكا في ذلك مسلك القاضي أو المحامي الدستوري • فلقد انتزع التقسيم جزءا من أراضي الهند بموافقتها ورضائها • أما سائر الهند ، بما في ذلك الولايات ، فقد أضحى وحدة متماسكة متكاملة • ومن ثم فان هذه الولايات تظل جزءا من الهند الا اذا حدث مايفرق بينها وبينها • فالهند هي الاصل لانها

ليست ثمرة التقسيم ، بعكس الباكستان التي ولدت من هذا التقسيم . لقد بقيت الهند هي الهند ، ظلت كذلك ، وهي لاتزال كذلك ، وستظل أبدا كذلك . ولهذا فان كل ولاية من ولايات الهند هي حتما جزء من الهند ، تحتفظ بصلاتها القديمة معها ، وتظل من الهند كما كانت ، الا اذا استقر رأيها على خلاف ذلك

ان جلاء البريطانيين عن الهند في سنة ١٩٤٧ أعادنا الى حد ما الى مثل الحالة التي كنا عليها قبل دخول البريطانيين الهند . ومع أن هذا الشبه يمكن أن يتتبعه الانسان في نواحي اخرى ، فانني لا أزمع أن اتتبعه الآن تجنبا لما قد يثيره من مسائل جدلية . على أية حال ، حينما جاء الانجليز الى الهند أولا واقاموا لانفسهم سلطانا فيها كان من الجلي أنه لا سبيل الى صاحب سلطان أن يبقى مستقلا عن سلطة البريطانيين . نعم قد أتيح لبعض أصحاب السلطان أن يحتفظوا بشبه استقلال في ولاياتهم ، أو يبقوا تحت الحماية البريطانية أو في أي وضع آخر ، ولكنها كانت كلها اوضاعا من أوضاع التبعية . وهكذا خضعت الولايات الهندية بالتدريج لسلطان البريطانيين ودانت لهم بالولاء شيئا فشيئا . والآن ، بعد ان جلا البريطانيون عن الهند ، لايجوز ، عملا بنفس المنطق ، أن تنفصل عن الهند بعض أجزائها هنا وهناك ، وأن تستقل بشئونها وتسير وحدها في طريقها . صحيح أنه كان للباكستان وضع خاص لانها لم تعد بعد التقسيم داخل اطار الهند . أما فيما عدا الباكستان ، أما في سائر اجزاء الهند ، فكان على الامراء وغيرهم ، أيا كانوا ، وسواء أرادوا أم لم يريدوا ، أن يعترفوا للهند بالسيادة وأن يدينوا بالولاء للجمهورية الهندية . ولذلك فان بقاء كشمير بعض الوقت قبل ان تعلن انضمامها الى الهند لايغير من الامر شيئا ، ولا يجعل منها ولاية مستقلة خلال تلك الفترة . وما دام انها لم تكن مستقلة فقد كان لزاما علينا ، ابان تلك الفترة ، باعتبارنا وحدة قائمة ومستمرة ، أن نذود عن مصالحها وان نبسط عليها جناح حمايتنا

... على أنه لا يزال هناك على ما يبدو قصور لدى بعض الناس عن ادراك حقيقة انضمام كشمير الى الهند . لقد أتيح لي منذ بضعة أيام ان أقرر في هذا المجلس بأن انضمام كشمير الى الهند قد استكمل كل مقوماته واركانه ، سواء من ناحية القانون أو من ناحية الواقع . ومع ذلك فلا يزال بعض الناس ، ولا تزال بعض الصحف ، ومعظمها من صحف الخارج ، يسلكون سلوك من يؤمن بأن حدثا وقع في

الاسبوع الماضى ، أو فى الكثير منذ أسبوعين أو ثلاثة ، هو الذى جعل هذا الانضمام مستوفيا لجميع شرائطه . أما فى رأيى فان هـذا الانضمام كان قد استكمل أركانه كلها من ناحية القانون ومن ناحية الواقع منذ اكتوبر سنة ١٩٤٧ . تلك حقيقة ثابتة لاتقبل جدلا أو محاجة لان انضمام الولايات جميعها الى الهند كان تاما ومستكملا منذ شهر سبتمبر من تلك السنة أو بعيد ذلك بقليل ، حين انضمت جميع الولايات فى الشئون الرئيسية الثلاث : السياسة الخارجية ، والمواصلات ، والدفاع . فهل ثمة من يزعم بأن انضمام احدى هـذه الولايات لم يستكمل اركانه لا لسبب سوى ان انضمامها كان قاصرا على هـذه الشئون وحدها ؟ بديهى لا . بل كان انضماما كاملا ومستوفيا لجميع شرائطه أمام القانون ومن ناحية الواقع . وكذلك كان انضمام جامو وكشمير فى أواخر اكتوبر ، فهو انضمام لايقبل شكا ولا يسمح بجدل . وانه ليدهشنى حقا أن يكون فى العالم كله ، سواء فى هذه الجهة أو فى أية جهة أخرى ، من يستطيع أن يجادل فى هذه الحقيقة الواضحة أو يشكك فيها . لقد سبق لى ان أخطرت هذا المجلس الموقر بأن لجنة الامم المتحدة ، حين جاءت هنا ، تصحبها هيئة كبيرة من المستشارين القانونيين وغيرهم ، كان الباب مفتوحا أمامها لمناقشة هذه الحقيقة أو اثارتها ان هى كان يداخلها أى شك فيها . ولكنها لم تفعل . وأنى لها أن تفعل وشرعية هذا الانضمام ماثلة امامها وامام مستشاريها القانونيين فى وضوح لايترك مجالا لشك أو سبيلا لجدل

العون العسكري الأمريكي للباكستان

ان هذا المجلس الموقر ليذكر أننا ظللنا خلال السنوات الثلاث الاخيرة نعرض على الباكستان اصدار تصريح بعدم التجاء الدولتين الى الحرب في حل ما يشجر بينهما من خلاف. وأن تصريحا كهذا لهو في الواقع، وفي لغة السياسة الدقيقة ، شبيه بميثاق بعدم الاعتداء . لقد تقدمنا بهذا العرض للباكستان مرارا ، والباكستان ما زالت ترفضه المرة بعد الاخرى وأن كنا لاندرى لرفضها سببا . ولو أن تصريحا بعدم الالتجاء الى الحرب ، أو بعبارة أخرى لو أن ميثاقا بعدم الاعتداء ، تم بينهما لكان ذلك أدعى الى التخفيف من حدة التوتر بينهما ، بل وفى الجهات المحيطة بهما كذلك ، ولأدى الى خلق مزيد من الشعور بالطمأنينة فى البلدين ، ولكان ذلك كله عونا لنا على حل المشكلات التى تواجهنا

والآن علينا أن نعالج مسألة العون العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الى الباكستان ، فى ضوء رفض الباكستان للعرض الذى تقدمنا به اليها مرارا بشأن اصدار تصريح من جانب الهند والباكستان بعدم الالتجاء الى الحرب . وانى لابيح لنفسى أن أقول بأن مجرد تصور أى اعتداء يقع من جانب تلك الدولة العظيمة ، الصين ، أو من جانبنا نحن على الباكستان ، فى الأوضاع الحالية ، أمر مستبعد لايطاوع العقل صاحبه حتى على مجرد التفكير فيه ، أيا كان الدافع الذى يمكن تخيله لوقوع مثل هذا الاعتداء . وأنا اذ أقول ذلك أقوله وانا أنظر الى احتمالات الموقف المجردة

فكيف اذن ، والامر على هذا الوضع ، جاز لموضوع العدوان أن يثار وأن تتخذ منه ذريعة لتقديم هذا النوع من العون العسكرى الى

من بيان لرئيس الوزراء نهرو القاه فى البرلمان الهندى فى أول مارس سنة ١٩٥٤

الباكستان ؟ انى وايم الحق لا أعرف سببا واحدا يمكن أن يكون مسوغا لذلك . أما أنا ، فانى من ناحيتى أرحب بكل دعم صحيح للباكستان ، لا من الناحية الاقتصادية وحدها بل ومن الناحية العسكرية ، لو أن ذلك تم فى ظروف عادية . ولكنه اجراء غير عادى ، انه اجراء شاذ يخل بالأوضاع السليمة ، وهو من أجل ذلك اجراء غير سليم يجافى السلم ويتنافى معه

لقد صرح رئيس جمهورية الولايات المتحدة بانه كفيل بمنع أى عدوان اذا ما أساءت الباكستان استخدام المساعدات العسكرية التى تتلقاها وعمدت الى الاعتداء على غيرها . وانى لايخامرنى شك فى أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة يبغض كل عدوان ويعارضه ، ولكننا مع ذلك قد تعلمنامن التجارب أن الاعتداءات قد تقع دون أن يتخذ مايحول دون استمرارها . فقد وقع اعتداء على كشمير منذ ست سنوات ونصف سنة كانت له نتائج وخيمة ، ومع ذلك فان الولايات المتحدة لم تقم الى هذه الساعة حتى بمجرد استنكار هذا العدوان ، بل على العكس طلب الينا الا نتشدد كثيرا فى هذه المسألة من أجل المحافظة على السلام . وقد يتكرر العدوان مرة أخرى وينكر المعتدى عدوانه كما حدث من قبل الى أن انفضح أمره ولم يعد فى الامكان اخفاؤه . وهكذا اذا هيئت الظروف المواتية لهذا الاعتداء فهو واقع لا محالة رغم حرص الولايات المتحدة على منعه . ولن يخلف هذا العدوان سوى مجادلات ومناقشات عقيمة تدور كلها حول نقطة واحدة : أهو عدوان أم لا ؟ لذلك كان العون العسكرى الامريكى للباكستان خليقا بأن يهيىء الظروف التى تمهد لهذا العدوان بل وتدفع اليه دفعا

لقد ذكرت مرارا أن تقديم العون العسكرى للباكستان من جانب الولايات المتحدة من شأنه أن يخلف موقفا خطيرا بالنسبة لنا فى الهند ، وبالنسبة لآسيا كلها . فهو يزيد التوتر حدة وتفاقما ، ويجعل المشكلات التى أعترضت الهند والباكستان أكثر استعصاء على الحل . بينما الواجب يقضى على الهند والباكستان على السواء بأن تسعيا الى حل هذه المشكلات وان تعملا على تنمية علاقات التعاون التى يفرضها عليهما موقعهما الجغرافى ، بوصفهما جارتين متلاصقتين ، ويحتمها تاريخهما الطويل المشترك . فهى مشكلات لاتحل الا بجهودهما وحدهما دون تدخل غيرهما من الدول . بل لقد كان تدخل الغير فى الماضى هو الذى عوق وصولهما الى حل لتلك المشكلات وحال

دون ذلك . وبعد أن كان الجو قد تحسن بينهما فى الفترة الاخيرة وتشبع بروح الصداقة والمودة على اثر التشاور المباشر الذى جرى بين رئيسي وزراء البلدين وما أسفر عنه ذلك من تقدم فى سبيل حل هذه المشكلات ، عادت الامور فتعقدت وظهرت فى الافق صعوبات جديدة

وما العون العسكرى الذى تتولى الولايات المتحدة تقديمه الى الباكستان الا نوع من التدخل فى المشكلات القائمة بين البلدين ، بل قد يكون محفوفا بنتائج أوخم وابعد أثرا مما سبقه من ضروب التدخل الماضية

لقد أعلن رئيس وزراء الباكستان اخيرا بأن هذا العون العسكرى الذى تحصل عليه بلاده ينطوى على خطوة ايجابية نحو دعم العالم الاسلامى ، وان الباكستان قد بدأت بذلك صفحة مجيدة من تاريخها ، وأصبحت أهلا للقيام بدور هام فى شئون العالم . بل ذهب الى حد القول بأن هذا العون من شأنه ان يساعد على حل مسألة كشمير ، وهى عبارة ان دلت على شىء ، فانما تدل على الاتجاهات التى يسير فيها تفكيره ، وعلى النحو الذى قد يستخدم فيه هذا العون العسكرى، ذلك لان العون العسكرى لايستخدم الا فى احدى حالتين : الحرب أو حالة التهديد بالحرب

وثمة مسألة صغيرة أخرى ، وان لم تكن فى الواقع صغيرة لانها تتصل بصميم موضوعنا ، فهى مسألة لها مساس بموضوع كشمير . فان هذا المجلس ليذكر أن مسألة القوات العسكرية التى يحتفظ بها فى كشمير كانت من بين المسائل التى ظلت موضع البحث خلال العامين الماضيين توطئة لاجراء الاستفتاء فى كشمير ، بعبارة أخرى انها مسألة تخفيض عدد القوات التى تبقى هناك أو هو ما يعرف أحيانا بنزع السلاح فيها ، وانه رغم ذلك لم يتم الوصول الى اتفاق فى هذا الصدد . أما الآن فقد أصبح من واجبنا أن ننظر الى هذه المسألة من زاوية أخرى مختلفة كل الاختلاف ، بعد أن أصبحت الاسلحة الاضافية تتدفق من الخارج على الباكستان فيما وراء خط اطلاق النيران فى كشمير وتوضع تحت تصرفها

الا انها حدث يغير الأوضاع القائمة

المسلك الودى

قصة كشمير قصة طويلة وان كانت من حيث جوهرها وأهميتها لاتبدأ الا من النصف الثانى من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، حين تعرضت تلك الولاية لغزو جاءها عن طريق الباكستان ، وعلى يد الباكستان . هذه هى الحقيقة الاساسية التى تقوم عليها المسألة كلها ، ومن ثم وجب أن نذكرها دائما لأن كل شىء بعد ذلك انما تفرغ من هـــذه الحقيقة ، ولان كل قرار يتخذ فى مسألة كشمير وكل بحث يقصد من ورائه معالجة مشكلتها يجب ان يعتد بهذه الحقيقة والا يغفلها أبدا

والنقطة الاخرى التى يجب ان نذكرها بعد ذلك هى ان جلاء القوات الباكستانية المسلحة عن أراضى كشمير المحتلة كان أول ما طالبت بتنفيذه لجنة الامم المتحدة . صحيح أنه جرت أحاديث طويلة عريضة عن الاستفتاء وعما يجب على الهند أن تفعله ، أو لاتفعله ، ولـــكن الطلب الاول الذى طالبت به الامم المتحدة كان دائما جلاء القوات الباكستانية عن الأراضى الكشميرية التى تحتلها . أما ما عدا ذلك من المسائل التى تناولها الاخذ والرد فلم يأت الا فى مرحلة متأخرة ، اذ طلب الينا سحب معظم قواتنا بشرط أن تنسحب قوات الباكستان من الولاية كلها بغية التخفيف من حدة التوتر السائد ، وان نحتفظ بجيوشنا فى الولاية بالقدر الذى يكفل حمايتها . وهكذا كان حق بقاء جيوشنا فى كشمير أمرا مسلما به ، وكانت الحجة التى أدلى بها لتبرير ذلك أنه ما دامت الباكســـتان ستنسحب كليـــة من ولاية كشمير ففى استطاعة الهند أن تقلل من عدد قواتها لما يهيئه ذلك من جو أكثر ملاءمة للوصول الى حل سلمى

واليوم ، وقد انقضى على غزو كشمير ثمانى سنوات ونصف ، لاتزال الجيوش الباكستانية قابعة فى أراضى كشمير ، ولذلك فان كل حديث عن الاستفتاء وغيره انما هو من لغو الكلام ، لان الحديث فى

بيان ألقاه رئيس الوزراء نهرو فى البرلمان الهندى فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

هذه الموضوعات لايمكن ان يثار الا بعد أن تتخذ الباكستان خطوة ايجابية معينة ، هى سحب جميع قواتها المسلحة من كشمير . ولن يكون للباكستان قضية تسمع حتى تؤدى أول واجباتها فتجلو عن أراضى جامو وكشمير التى اعتدت عليها . هذه حقيقة أساسية يجب الا تعزب عن بال أحد

ولقد قامت طوال هذه السنين محاولات عديدة لمواجهة الشروط التى تضمنها قرار الامم المتحدة ، ولكنها جهود ذهبت كلها أدراج الرياح ولم تسفر عن أية نتيجة

واستبان من كل ذلك أن حكومة الهند وحكومة كشمير لايمكن أن تظلا فى حالة معلقة بشأن مستقبل كشمير ، وانه لا بد من عمل شيء. ومرت السنون واتخذت حكومة كشمير خطوات معينة ، بموافقة حكومة الهند ، فانتخبت جمعية تأسيسية ، ما لبثت أن اجتمعت لمباشرة عملها . وقد أوضحنا وقتها أنه اذا كان لهذه الجمعية ملء الحرية فى أن تقر أى دستور تراه فاننا فى الوقت نفسه سنظل مقيدين بالتزاماتنا الدولية

ومرت سنون أخرى والباكستان لاتزال تحتل أراضى كشمير التى وقع عليها العدوان الباكستانى ، كانت خلالها الجمعية التأسيسية فى كشمير قد قامت بوضع دستور لتلك الولاية وأقرت كثيرا من قوانين الاصلاح الزراعى ، ونفذت عددا من مشروعات التنمية امتد خيرها الى أهل كشمير ، فقطعوا بذلك شوطا محسوسا من التقدم فى جميع بقاع الولاية ما عدا ذلك الجزء الذى اغتصبته منها الباكستان . وهكذا أتيح لاهل جامو وكشمير أن يستمتعوا بقدر من الرفاهية فى ظل حكومتهم لم يتح لهم مثله من قبل فى أى عهد من عهودهم السابقة

وهكذا مضت سنوات ثمانية أو تسعة وقعت فيها هذه التغيرات الهامة واستقرت بعدها حياة أهل كشمير

ومع كل هذا فان رئيس جمهورية الباكستان يردد هو وغيره الحديث عن « الذل والمهانة » التى يعيش فيها أهل كشمير . واننى فى الواقع لست أدرى كيف يتحدثون بهذا الاسلوب وكيف يلقون القول على عواهنه على هذا النحو دون شعور بالمسئولية . فكشمير ليست كتابا مغلقا ، بل هى كتاب مفتوح امام الجميع . وقد زارها خلال العام الماضى خمسون ألفا من السياح . واذا كانت ثمة حقيقة قد برزت أمام أعينهم أكثر من أى شيء آخر فهى أن ولاية كشمير لم تحظ يوما بقسط مما تحظى به اليوم من الرغد والرفاهية . وليس

من شأنى أن أتحدث عن أحوال السكان فى الجانب الآخر من خط وقف اطلاق النيران ، ولكنى الحظ مع ذلك نزعة مستمرة بينهم الى الانتقال الى هذه الناحية من الخط المذكور كى يشاركوا أهل كشمير سعادتهم ورغدهم

ثم بينا نحن مشغولون مع رئيس وزراء الباكستان فى بحث الطرق والوسائل المؤدية الى حل الخلافات بيننا ، اذا بعامل جديد يستجد على الموقف . ذلك هو الوعد الذى قطعته الولايات المتحدة للباكستان بأن تقدم اليها المعونة العسكرية ، ثم ما لبثت أن جعلت من هذا الوعد حقيقة . فلقد كان من جراء ذلك خلق موقف جديد ، لا من الناحية العسكرية وحدها بل ومن الناحية السياسية كذلك ، وترتب على ذلك أن أصبحت خطتنا الاولى فى معالجة الموقف غير متمشية مع هذا التطور الجديد ، وصار من الواجب علينا أن نعيد النظر فى تلك الخطة ، بعد أن تفاقم الموقف وازداد سوءا بسبب تدفق العون العسكرى على الباكستان من ناحية ، وعقد معاهدة جنوب شرقى آسيا ثم حلف بغداد من ناحية أخرى

لقدكنا فى بحثنا لمسألة كشمير مع ممثلى الباكستان وغيرهم نضع دائما نصب أعيننا الجانب العملى للمسألة بالاضافة الى الاعتبارات القانونية والدستورية . بعبارة أخرى كان همنا منصرفا الى كفالة حرية أهل كشمير وسعادتهم ، وتجنيبهم كل عمل من شأنه القضاء على الطمأنينة والاستقرار فى بلادهم بعد أن أخذت الامور تسير فى مجراها الطبيعى نحو التقدم ، أو يكون من أثره دفعهم الى الهجرة نحو هذا الجانب أو ذاك . فلو أن شيئا من ذلك حدث بالفعل لادى الى الاصطدام بالباكستان ، الامر الذى عملنا دائما على تجنبه . اننا نحرص كل الحرص على حل مشكلة كشمير بيننا وبين الباكستان ، ولكن لا كانت تسوية لهذه المشكلة اذا كانت الوسيلة الى ذلك تؤدى بنا الى الاصطدام بالباكستان . ومن جهة أخرى فان أية خطوة كانت تبدو منطقية منذ بضع سنوات قد أصبحت الآن أكثر استعصاء على التنفيذ لأنها تنطوى الآن على اقتلاع لكثير من الأشياء التى امتدت جذورها فى أعماق حياة كشمير ، سواء فى الناحية القانونية أو الدستورية أو العملية . وقد أبنا كل ذلك لرئيس وزراء الباكستان فى المرة الاخيرة التى جاء فيها الينا . قلنا له وقتها : « عليكم ان تعترفوا بالحقائق فى وضعها القائم ، فان من العبث الاستناد الى أسس بالية متجاهلين الحقائق القائمة »

وفى خلال ذلك حدثت تطورات دستورية ، فى دستورنا وفى دستور

كشمير على السواء . فقررنا فى دستورنا أنه لايجوز أن نقر أى تغيير فى وضع كشمير دون موافقة جمعيتها التأسيسية

ومن جهة أخرى كان من أثر انشاء وحدة واحدة من باكستان الغربية أحداث تغيير يهم أهل كشمير بطريق غير مباشر وان كان لايعنينا نحن مباشرة

كل هذه العوامل أوضحتها لمندوبى الباكستان ، كما أوضحت لهم اننى مع استعدادى لان أبحث معهم أى جانب من جوانب مسألة كشمير يختارونه ، فان عليهم ،اذا أرادوا أن يكونوا واقعيين ،أن يتقبلوا التغييرات التى طرأت على الموقف ، وأن يعتدوا بكل ما حدث خلال السنوات الثمانية أو التسعة التى مضت ، ويكفوا عن التحدث باللغة التى كانوا يتحدثون بها من قبل . ولكنهم لم يتقبلوا هذا الوضع قبولا حسنا ، وانتهى الحديث عند هذا الحد بعد أن قلت لهم انه لابديل عن قبول هذه الاوضاع الجديدة سوى استمرار تأزم المحادثات التى تجرى بيننا

وكان قد سبق لى قبل ذلك ان عرضت على مندوبى الباكستان اصدار تصريح بعدم الالتجاء الى الحرب فيما يعرض لنا من مشكلات، أيا كانت الظروف والملابسات ، ودارت بيننا وبين الباكستان مكاتبات عديدة فى هذا الشأن ، ولكن نواب زاده لياقت على خان ، وكان رئيسا لوزراء الباكستان وقتئذ ، لم يوافق على هذا العرض قائلا : « قبل ان نصدر تصريحا من هذا القبيل علينا اولا أن نسوى المسائل المعلقة بيننا ، أو أن توافقوا على الاقل على تسويتها بوسيلة آلية كالتحكيم مثلا »

قلت له : اننى أعتقد أن اصدار تصريح بعدم الالتجاء الى الحرب من شأنه أن يهيىء جوا جديدا يساعد على تسوية هذه المسائل وأردفت ذلك قائلا انك حين تتحدث الى وتطلب منى أن أقيد نفسى بمنهج محدد فانك انما تساعد على ظهور الخلافات من جديد ، ذلك انه اذا نشأ خلاف فانه يحال للتوفيق شهرا أو شهرين ، يتلوهما شهر أو شهران آخران للتوسط ، ثم تتبعهما عملية التحكيم . وهكذا لا ينتهى الموضوع قبل أربعة أشهر أو خمسة . وأنا لا أعرف دولة واحدة قبلت أن تقيد نفسها بقيد الالتجاء الى التحكيم فى كل مشكلة ، سياسية كانت أو غير سياسية ، يمكن أن تعرض لها فى المستقبل . نعم فاننا بالحد من سيادتنا انما نحد من قدرتنا على الاضطلاع بالمسائل السياسية العليا التى لاسبيل الى معالجتها الا بمعرفة الدول

نفسها صاحبة الشأن . وهناك ولا شك مسائل عديدة يمكن معالجتها وحلها بغير التحكيم . ولذلك فان مطالبتنا بأن نربط انفسنا دائما الى عجلة التحكيم فى المستقبل ليست السبيل العملى او الطريق القويم لمعالجة المسائل . وانتهى الامر بيننا عند هذا الحد

وقد أثار رئيس وزراء الباكستان الحالى هذا الموضوع ، وكنت سعيدا بأن أرحب باقتراحه ، وان كان مما لاشك فيه انه لاينبغى لنا أن نقيد أنفسنا ، فى تصريح بعدم الالتجاء الى الحرب ، بشتى انواع الاشتراطات ، والا عدت بنفسك مرة أخرى الى الحلقة المفرغة وطلب اليك ان تسوى المسائل اولا ثم تصدر تصريحك ثانيا . ولعمرى ، فيم يكون التصريح اذا انت سويت كل خلافاتك ؟

والآن وقد مضت على مسألة كشمير تسع سنوات ، بدت خلالها فى أوجه متعددة أثرت فى حياة اهل تلك الولاية وفى حياة اهل الهند بمختلف الوسائل ، كما اثرت فى دستورناوسيادتنا ومصالحناالكبرى ، هل من المعقول ان يطلب منى بعد ذلك ان اوافق على تعيين سلطة اجنبية عنا لتقوم بدور الحكم فى هذه المسألة الهامة ؟ ان دولة واحدة فى العالم لايمكن ان تقر التصرف فى شئونها الهامة على هذا النحو . ولكننى اعتقد فى الوقت نفسه انه مادامت الباكستان ، ومادمنا نحن ، قد اتفقنا على ألا نلجأ الى الحرب بأية حال فى تسوية مايشجر بيننا من خلاف ، فان الواجب يقتضينا ان نحل مسائلنا بالطرق السلمية حتى ولو تأخر حلها بعض الوقت ، فان من الأفضل أن تظل المشكلة معلقة عن أن نلجأ فى حلها الى الحرب

وانى لشديد الأمل فى أن تعير حكومة الباكستان عنايتها الى الحقائق الرئيسية فى الموقف ، وان تدرك اننا لانريد بها سوءا ، بل نريد ان نكون اصدقاء لها ، وان نحل مابيننا وبينها من مشكلات بطريق ودى . وانى لواثق من اننا قادرون على حلها لو اننا سلكنا الى ذلك الطريق الذى يسلكه الاصدقاء

الحـــل العمـــلى

لايخالجني ظل من الشك فى ان الهند قد اتبعتبازاء كشميرسياسة حكيمة صائبة تقوم على الرشد والنبل وضبط النفس ، وتعود بالخير على أهل كشمير ، وعلى أهل الهند والباكستان على السواء

لقد قلت لقادة الباكستان فى صراحة : « أعتقد أنكم قد ارتكبتم كثيرا من التطرف فى كشمير ، وانتم لاحق لكم فى أن تجثموا فوق صدر جزء من أرضها . ولكن أما ورغبتى منصرفة الى تجنب كل صدام أو اضطراب ، فانى علىاستعداد لأن أقبل تسوية موضوع الاجزاء التى تحتلونها من أرض كشمير بتخطيط الحدود على اساس خط وقف اطلاق النيران الحالى ، فليس بنا حاجة الى الاستيلاء على تلك الاجزاء عن طريق الحرب »

فلقد كانت مسألة الاستفتاء مشروطة بشرط واضح ، هو جلاء الجيش الباكستانى جلاء شاملا كاملا عن اراضى كشمير قبل كل شىء . ولكن الباكستان قصرت عن تنفيذ هذا الشرط الاساسى طوال تسع سنوات كاملة ، تغير خلالها وجه كشمير وتبدل الكثير من معالم الحياة فيها . فاذا وقع اليوم ما من شأنه ان يزعزع ماتم تحقيقه فى كشمير كان ذلك محفوفا بخطر جسيم على كشمير ، وعلى الهنـد والباكستان جميعا ، لان كل زعزعة لابد ان تجر فى أعقابها الى كارثة شبيهة بتلكالتى مرت بحياة الهند والباكستان وهزت أركانهما خلال سنة ١٩٤٧ . واذن لعاد سيل المهاجرين يتدفق من جديد على الهند والباكستان ، وفى هذا مافيه من خراب على كشمير ، فضلا مما يولده من مرارة فى النفوس فى الهند والباكستان كليهما . وهكذا بدلا من تسوية المشكلة وتقارب هاتين الدولتين من بعضهما بعضا يستجد موقف خطير ويزداد البلدان بعدا وجفاء

من خطاب القـــاه رئيس الوزراء نهرو فى اجتماع عام بدلهى فى ١٣ ابريل سنة ١٩٥٦

ولقد اتيح لى منذ اكثر من عام ان اقول لقادة الباكستان فى عبارة صريحة بأن عليهم ان يفكروا جديا فى الحقائق الاساسية لمشكلة كشمير ، وبأننى على استعداد لان اتحدث اليهم بشأنها كما يشاءون وأطول وقت يريدون ، ما دمنا نريد أن نهتدى الى طريق نستطيع ان نتعاون فيه على ايجاد حل لمشكلاتنا المشتركة ، ولكن اى أمل مع ذلك يمكن ان يراودنا الآن ابتغاء حل هذه المشكلات وقد مضت سبع سنوات أو تزيد عجزنا خلالها عن ان نجد تسوية لمشكلةبسيطة هى مشكلة جلاء الجيوش الباكستانية عن ارض كشمير قبل اجراء الاستفتاء فيها ؟ بل لقد طرأت على الموقف منذ ذلك الوقت تغيرات كثيرة ، وها هو العون العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الى الباكستان قد غير معالم المشكلة وقلبها رأسا على عقب . وانى لاعترف بأن الولايات المتحدة لم تقصد من عونها العسكرى للباكستان ان تستخدمه الباكستان ضد الهند ، ولكن الحقيقة التى لاتقبل جدلا ان هذا العون يزيد فى قدرة الباكستان على مهاجمة الهند . لذلك قلنا فى عبارة لا لبس فيها ولا ابهام بأن هذا العون قد غير وجه مشكلة كشميرلأن الجيوش الباكستانية ، حتى اذا انسحبت من أراضى كشمير وعسكرت على مسيرة عشرين أو ثلاثين ميلا من حدودها ، فان قوتهم العسكرية المتزايدة تتيح لهم فرصة اقوى كى يضربوا ضربتهم ويغيروا على كشمير مرة اخرى من قواعدهم . لذلك كان علينا أن نعيد التفكير فى هذه المسألة وان نحاول حلها بأسلوب يختلف عن سابقه ، بعد ان ازداد الموقف تعقيدا من جراء العون العسكرى الامريكى والمواثيق العسكرية التى ارتبطت بها الباكستان

ان هذا العون العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة للباكستان ، مضافا اليه عضوية الباكستان فى مواثيق عسكرية ، كمعاهدة جنوب شرقى آسيا وحلف بغداد ، قد قضى على الاقتراح باجراء استفتاء فى كشمير من أساسه ، وانتزعته انتزاعا من جذوره. ان الموقف الحالى يتلخص فى أن فرق الجيش الباكستانى لم تجل بعد عن اراضى كشمير ، وان عوامل جديدة قد استجدت على الموقف ويجب ان تحسب لها الهند كل حساب

لذلك فاننى قد صارحت قادة الباكستان بأن من العبث أن نظل نجر فى أذيال هذه المسألة ، وأن علينا أن نعترف بالظروف الجديدة ، وأن نحاول حل هذه المشكلة فى ضوئها ، لا لاننى أريد ان أغلق الباب فى وجه كل مباحثات جديدة ، ولكن لانه ليس من سداد الرأى ان

ينتظر مني أن أفعل ماكنت أفعله فى هذا الصدد منذ تسع سنوات ، دون ان ألقى بالا الى التطورات الجديدة التى حدثت منذ ذلك الوقت

لقد تحملت الهند عبئا ثقيلا وقع على كاهلها من جراء هجرة الهندوس من البنغال الشرقية اليها فى اعداد ضخمة . وفى عقيدتى ان هذه الهجرة وثيقة الصلة بمشكلة كشمير نفسها . فقد تبدو هاتان المسألتان مختلفتين فى طبيعتهما ، ولكنهما فى رأيى متصلتان ببعضهما بأوثق الصلات

اننى لا أريد ان أرى مواطنى يهددون ويتوعدون ، أو يهزون أيديهم بالنذر ، أو يلوحون بسيوفهم وعيدا ، بل علينا أن نتبع سبيل من اهتدى ، وان نسلك طريق الحكمة والرشاد ، فما من مشكلة يمكن حلها عن طريق النذر والتهديد . لذلك كنت حريصا على أن تدرك صحافتنا ، وأن يدرك أهلنا ، أن قضيتنا فى كشمير قضية عادلة متينة. ولذلك كان حقاً علينا ، ونحن نعتمد على قواتنا الكامنة ، أن نتجنب التنابذ بالالفاظ ، والتراشق بالعبارات ، وأن نكف عن نقد بعضنا بعضا ، اذ لامناص لنا من ان نتعاون على حل مشكلة كشمير يوما ما

فهرس

صدر عن مكتب النشر والاستعلامات
للسفارة الهندية بالقاهرة
سبتمبر ١٩٥٦



